فلسفة التنمية العربية بين التبعية وملكية النموذج

The Philosophy of Arab Development between Dependency and Ownership of the Model

غادة علي موسى

مدرس بكلية الاقتصاد والسياسة – جامعة الجيزة الجديدة

المستخلص

تحتاج الدول العربية إلى نموذج جديد للتنمية لا يعتمد فيه التقدم على المنظور المادي المتمثل في المنفعة التي تحققها السلع والخدمات فقط, بل أيضاً على القدرات الجوهرية التي تمكن الفرد من أن يكون فاعلاً في تحقيق التنمية. فمنذ بداية القرن العشرين تحاول الدول العربية أن تضع خططاً تنموية تنسجم مع احتياجات المجتمع الحقيقية، إلا أن مجمل التقارير التنموية التي صدرت منذ عام ٢٠١٥ تشير إلى أن تلك الخطط لم تحل دون نشوب النزاعات السياسية وانتشار عدم المساواة والبطالة كأهم معوقات التنمية العربية. وعلى صعيد التنمية والبحث العلمي في البلدان العربية، ثمة نواقص أساسية تواجه هذه الدول وفي مقدمتها نقص المعرفة.

وتتمحور المشكلة البحثية للدراسة حول أن استمرار تراجع مؤشرات التنمية ووجود خصوصية تاريخية وتنموية لكل دولة عربية على حده, لم يحل دون قيام دول المنطقة منذ استقلالها في منتصف الاربعينيات وأوائل الستينيات حتى مطلع الألفية الثالثة من تبني سياسات تنموية تحاكي النموذج التنموي الغربي مما أسفر عن تبعية الدول العربية لنموذج تنموي مختلف من حيث متطلباته وظروفه الهيكلية والبنيوية.

وتنطلق الدراسة من فرضيتين، الفرضية الأولى هي أن زيادة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي يحول دون حدوث تنمية عربية مستقلة. أما بالنسبة للفرضية الثانية، فهي صعوبة تخلص الدول العربية من هذه التبعية على الرغم من تصاعد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتصاعد الاحتياجات المحلية وتزايد الحاجة إلى توظيف قدرات المواطن العربي لصياغة نموذج تنموي تشاركي ومستدام.

وبناء على الفرضيات السابقة تطرح الورقة البحثية عدداً من التساؤلات يأتي في مقدمتها تساؤل حول ما إذا كان النموذج التنموي الغربي هو الاختيار التنموي الملائم والذي ينسجم مع الإمكانات والاحتياجات التنموية للدول العربية. ويتناول التساؤل الثاني مدى فعالية النموذج التنموي الغربي في التصدي للمشكلات السياسية

والاقتصادية التي مرت وتمر بها البلدان العربية منذ ما بعد الاستقلال. أما التساؤل الثالث فيتعلق بمدى قدرة المبادرات التي تعتمد منظور فلسفي تنموي مغاير على التغلب على مشكلات التبعية والاختلالات والتناقضات التي عرفتها المسيرة التنموية العربية.

وعليه, تهدف الورقة البحثية إلى دراسة أسباب تمسك الدول العربية بالنموذج التنموي الغربي, وذلك في إطار تحليل الفلسفات التنموية المتنوعة التي تبنتها بعض الدول العربية وتقييم نتائج تقاربها مع الفلسفة التنموية الغربية في تحقيق التنمية.

وتتبني الورقة البحثية نظرية ما بعد التنمية وتطبق المنهج المؤسسي ومنهج دراسة الحالة كاقترابين بحثيين.

فيما يتعلق بعناصرالورقة البحثية، فتنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء: يتناول الجزء الأول المفاهيم والأطر النظرية للاختيارات التنموية العربية, في حين يتناول الجزء الثاني الانتقال من النظرية إلى النموذج من خلال دراسة نماذج تنموية دولية من خارج المركزية الغربية تتبنى فلسفة الاكتفاء الذاتي لمجابهة التحديات الاقتصادية والسياسية. ويتناول الجزء الثالث فلسفة النموذج التنموي العربي بالتطبيق على دولتي مصر والمملكة المغربية على سبيل المثال. ثم الجزء الخاص بالنتائج والمقترحات لملامح إطار نموذج ما بعد تنموي للتغلب على الاختلالات والتناقضات في الفلسفة التنموية في المنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية: نموذج التنمية، الغرب، البلدان العربية، الفلسفة الاقتصادية، التبعية، مصر ، المغرب

Abstract

The Arab countries need a new development model in which progress does not depend on the materialistic perspective of the benefit achieved by goods and services only, but also on the core capabilities that enable the individual to be active in achieving development. Since the beginning of the twentieth century, Arab countries have been trying to put in place development plans in line with the real needs of society. However, all development reports issued since 2015 indicate that these plans have not prevented the outbreak of political conflicts and the spread of inequality and unemployment as the most important obstacles to Arab development. In terms of development and scientific research in the Arab countries, there are basic shortcomings facing these countries, particularly the lack of knowledge. The research problem of the study revolves around the continued decline of development indicators and the existence of historical and developmental specificity for each

Arab country separately, which did not prevent the establishment of the countries of the region since their independence in the mid-1940s and early 1960s until the beginning of the third millennium from adopting development policies that mimic the Western development model, which resulted in the dependence of Arab countries on a different development model in terms of its structural requirements and conditions. The study is based on two hypotheses. The first hypothesis is that increased integration into the global economic system prevents Arab countries from having an independent development model. As for the second hypothesis, it is the difficulty of ridding the Arab countries of this dependency despite the escalation of indicators of political and economic instability, and of local needs and the increasing need to employ the capabilities of the Arab citizen to formulate a participatory and sustainable development model. Based on the previous assumptions, the research paper raises a number of questions, foremost among which is a question about whether the Western development model is the appropriate development choice and is consistent with the development capabilities and needs of the Arab countries. The second question deals with the extent to which the Western development model is effective in addressing the political and economic problems that the Arab countries have experienced since post-independence. The third question relates to the extent to which initiatives that adopt a different philosophical developmental perspective are able to overcome the problems of dependency, imbalances and contradictions that have known the Arab development process. Accordingly, the research paper aims to study the reasons for the adherence of the Arab countries to the Western development model, within the framework of analyzing the various development philosophies adopted by some Arab countries and evaluating the results of their convergence with the Western development philosophy in achieving development. The paper adopts post-development theory and applies the institutional approach and the case study approach as research approaches.

Regarding the elements of the research paper, the paper is divided into three parts, the first part deals with theoretical concepts and frameworks for Arab development choices, while the second part deals with the transition from theory to model by studying international development models from outside Western centralism that adopt a philosophy of self-sufficiency to confront economic and political challenges. The third part deals with the philosophy of the Arab development model by applying it to the countries of Egypt and the Kingdom of Morocco, as examples. Then, the

section on results and proposals of a post development model framework to overcome the imbalances and contradictions in the development philosophy in the Arab region.

Keywords: Development model, the West, Arab countries, Economic philosophy, Dependency, Egypt, Morocco

المقدمة

كانت التنمية هي عنوان القرن العشرين، حيث شهد العالم تحولات متداخلة أثرت على مسار التنمية في العيديد من الدول. ومن بين هذه التحولات تحرر دول كثيرة من الاستعمار الغربي. وقد عُنيت دراسات التنمية بانعكاس ظاهرة الاستعمار التقليدي والحديث من جانب، والفكر الكلاسيكي الجديد من جانب آخر على نماذج التنمية التي تبنتها الدول. ورغم ما سبق لا يمكن القول إن الفكر والنماذج التنموية ظلت جامدة، إذ أدى الإخفاق في تطبيقات النموذج الكلاسيكي الجديد في دول العالم المتقدم والنامي، وارتباط تحقيق التنمية بشروط وبقروض إلى زيادة "التبعية التنموية" للدول المانحة. كما انعكست التحولات العالمية على مفهوم التنمية والدراسات المرتبطة بها، حيث تم ادخال متغيرات مثل الديمقراطية والأمن وتحويلات العاملين في الخارج كمحددات للتنمية. Kilby, Patrick, 2012, p.10023

ورغم الانتقادات التي وُجهت للمفهوم من حيث وضوحه وشموله، فمن الصعب إنكار أهميته ومركزيته في علم الاجتماع وعلم السياسة والدراسات الاقتصادية، بالإضافة لتداخله مع العديد من المفاهيم الإيجابية والسلبية كالحرية والتقدم والفقر. وعادة لا يتم التعامل مع مفهوم التنمية كاصطلاح فقط، ولكن يوجد ما يطلق عليه " خطاب التنمية" المعبر عن السلطة والمعرفة، فضلاً عن مضمون الخطاب الذي يتأثر بالمساحة القيمية والثقافية السائدة في مجتمع ما في مرحلة تاريخية ما. لقد صمدت التنمية كعملية وكمفهوم منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الراهن. كما أنتجت خطاباً مستقلاً تحول إلى مساحة تسمح بتطوير مفاهيم ونظريات وممارسات. Escobar, Arturo, 1995, pp.4-5

ويستدعي مفهوم التنمية مفاهيم التخلف ودول العالم الثالث والأفريكانية والمشرقية. وبالنظر إلى المشرقيه، فقد طرح " إدوارد سعيد" في كتابه " المشرقيه" مسألة العالم الثالث وكيف عرفت الدول التي حصلت على

استقلالها عقب الحرب العالمية الثانية نفسها بأنها دول "عالم ثالث" من خلال تأثير الثقافة الأوروبية على انتاج " المشرق " سياسياً وايديولوجيا واجتماعياً من خلال هيمنتها على الشرق. فالمشرقية أسلوب هيمنة غربية على الدول الأخرى. Said, Edward, 1979, p.3

كما استدعي المفهوم دور المنظمات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية في اقتراح أو فرض نموذج للتنمية على الدول حديثة الاستقلال. حيث طرحت تلك المنظمات مصطلحات كدول الجنوب وحوار الشمال والجنوب. وقد ارتبطت أنشطة المنظمات الدولية بسياسات التدخل في دول العالم الثالث من أجل فرض نموذج تنموي محدد. وقد انعكست هذه السياسات وبشكل واضح في علاقة الولايات المتحدة الامريكية بدول أمريكا اللاتينية ودول أمريكا الوسطى في عهد الرئيس ويلسون الذي رأى أن هناك مهمة أخلاقية ملقاة على عاتقه من أجل إرشاد دول أمريكا اللاتينية إلى الطريق الصحيح. وقد كان الهدف غير المعلن هو حمل دول أمريكا اللاتينية على اتباع النهج التنموي الليبرالي ونبذ السياسات الاقتصادية القومية اليسارية. وقد تم التعبير عن تلك الرغبة في مؤتمر " ريو" حول الأمن والسلام ومناهضة الشيوعية عام ١٩٤٧ https://www.encyclopedia.com/humanities/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/rio-conference-1947 وفي مؤتمر "بوجوتا " عام ١٩٤٨ (https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1948v09/d6)

وعليه، تواكب مفهوم التنمية مع فرضية أن التنمية متحققة في دول العالم المتقدم بالفعل ومن ثم يجب نشرها في دول العالم النامي أو ما اصطلح على تسميته بتنمية دول العالم الثالث Developmentization. أي إدخاله في منظومة أفكار وممارسات تتوافق مع تلك المطبقة في الدول المتقدمة. Escobar, Arturo, 1995, p.24بعبارة أخرى تم فرض أيديولوجية ومسار محدد للتنمية من خلال عمليات التحديث خلال الخمسينيات يتركز حول توفير رأس المال اللازم لإنجاز عمليات مادية كالتصنيع وكالانتقال للحضر. بغض النظر عن التكلفة الاجتماعية والسياسية والثقافية لتطبيقه. Escobar, Arturo, p.39

هذا المسار يعود تاريخيا إلى "آدم سميث " وكتابه حول " تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم"، حيث تحدث عن طبيعة التنمية الاقتصادية بشكل غير مباشر. كما استخدم "وليام بيتي" مقياس الدخل والانفاق لقياس

التنمية الاقتصادية وأضاف " الأمان المشترك " و"سعادة الفرد". Sen, Amartya, 1988, p.10 عقب الحرب العالمية الأولى بدأ التنظير لمفهوم التنمية من اقتراب الاستعمار والاستعمار الجديد. وقد أثر هذا الاقتراب على صياغة نظرية التبعية في منتصف القرن العشرين. وهو ما عبر عنه "بول باران" في كتابه " الاقتصاد السياسي للنمو" عام ١٩٥٢، بالإضافة لكتابات " الكسندر جيرشينكرون" و"البرت هيرشمان" في الاربعينيات من القرن العشرين و " بول رودان" و" هانس سينجر" و " كارل بولاني و " فريدريش فون هايك" في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. Harris, John, 1980, p.8

المشكلة البحثية

تتمحور المشكلة البحثية للدراسة حول أن استمرار تراجع مؤشرات التنمية ووجود خصوصية تاريخية وفكرية لكل دولة عربية على حده, لم يحل دون قيام دول المنطقة منذ استقلالها في منتصف الخمسينيات وحتى مطلع الألفية الثالثة من تبني نماذج تنموية تحاكي النموذج التنموي الغربي وتتبعه. وتهدف الورقة البحثية إلى فهم أسباب تمسك الدول العربية بهذا النموذج من خلال دراسة النماذج التنموية المطبقة.

فرضيات الدراسة وتساؤلاتها

تنطلق الدراسة من فرضيتين. الفرضية الأولى هي، أن زيادة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي يحول دون حدوث تنمية عربية مستقلة. أما بالنسبة للفرضية الثانية، فهي صعوبة تخلص الدول العربية من هذه التبعية على الرغم من تصاعد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتصاعد الاحتياجات المحلية وتزايد الحاجة إلى توظيف قدرات المواطن العربي لصياغة نموذج تنموي تشاركي ومستدام.

وبناء على الفرضيات السابقة تطرح الورقة البحثية عدداً من التساؤلات يأتي في مقدمتها تساؤل حول ما إذا كان النموذج التنموي الغربي هو الاختيار التنموي الملائم والذي ينسجم مع الإمكانات والاحتياجات التنموية للدول العربية. ويتناول التساؤل الثاني مدى فعالية النموذج التنموي الغربي في التصدي للمشكلات السياسية والاقتصادية التي مرت وتمر بها البلدان العربية منذ ما بعد الاستقلال. أما التساؤل الثالث فيتعلق بمدى قدرة المبادرات التي تعتمد منظور فلسفي تنموي مغاير على التغلب على مشكلات التبعية والاختلالات والتناقضات التي عرفتها المسيرة التنموية العربية.

تقسيم الدراسة

يعرض الجزء الأول لقسمين، يتناول القسم الأول مفهوم التنمية والمفاهيم الإيجابية والسلبية المرتبطة به، ويتناول القسم الثاني نظريات التنمية بالشرح والتحليل، ويقسمها إلى نظريات داخلية نابعة من التطور الحضاري والتاريخي ونظريات خارجية تم تطويرها في الغرب. كما يتناول نظرية ما بعد التنمية بالتفصيل. أما الجزء الثاني فينتقل من النظرية إلى النموذج، ويتم فيه استعراض بعض نماذج تنموية لدول خارج المساحة الفكرية والجغرافية الغربية. أما الجزء الثالث فيتناول فلسفة التنمية في الدول العربية بالتركيز على النموذج التنموي في المغرب ومصر. ثم تتناول الخلاصة النتائج ومقترح ملامح إطار نموذج تنموي مستقل.

الإطار النظري

تطبق الدراسة نظرية " ما بعد التنمية" Post-Development Theory التي ظهرت في ثمانينيات القرن العشرين كرد فعل لإخفاق تطبيقات نظرية التنمية المرتكزة على النمو الاقتصادي في دول العالم الثالث.

الدراسات السابقة

تتعدد وتتنوع الدراسات السابقة التي تهتم بالتنمية كمفهوم وكنموذج وكتطبيق.

١- الدراسات التي تتناول مفهوم التنمية وتطبيقاته: فقد تناولت دراسة "فاروق عبد الله" مفاهيم التنمية من المنظور الغربي، مع الإشارة إلى أن المفهوم اكتسب خصوصية عند تطبيقه في دول مثل اندونيسيا ومنغوليا. كما قامت الدراسة بانتقاد المفاهيم المرتبطة بمفهوم التنمية كمفهوم التبعية والتحديث. Alwyni, Faroik Abdullah, Review on Development Concept Researches, 2022. كما تناولت دراسات "بوجارت" مفهوم التنمية البديلة بالتطبيق على مشروع في الهند الذي عارضته المجتمعات المحلية، حيث أثبتت الدراسة عدم تقبل المجتمعات المحلية مفهوم التنمية بصيغته الغربية. Bogaert, Anjuman Ali, 1997. وقد قام" بوردا رودريجيز " Rodriguez, Borda. A., 2008 بتطبيق المفهوم على بوليفيا من خلال دراسة تأثير المفهوم بصيغته الغربية على عمل وسياسات الخبراء والمستشارين، وفي قيامهم بإعادة إنتاج المعرفة إما وفق المفهوم الغربي أو وفق ثقافاتهم. أما " والتون" فقد طبق المفهوم على بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء من خلال دراسة

انعكاس تطبيق مفهوم التنمية على رفاهية واستدامة التنمية في تلك المجتمعات، وحاجة تلك المجتمعات إلى نموذج تنموي ملائم لظروفها الثقافية والبيئية والاقتصادية. Walton, J.S,2017. كما تناولت دراسات أخرى الأصول الفكرية لمفهوم التنمية بتحليل مصادره الثقافية، حيث استخدم " أفتاب" اقتراباً فلسفيا للتعمق في مفهوم التنمية في فكر فلاسفة النهضة كهوبز وروسو وكانت وهيجل، حيث استخدم هؤلاء خطاباً تنموياً يعبر عن التقدم. كما أشار إلى أن المفهوم يرتبط بأوروبا، فهو مفهوم مركزي في الفكر الأوروبي. كما أن أبعاده مادية، حيث يهتم بالإنجاز المادي في المقام الأول. Aftab, Y, 2003 وأشارت " بور" أن خطاب التنمية من المنظور العالمي تحكمه الخبرة التاريخية والسياسية الغربية، حيث أن الدافع نحو تطوير مفهوم وخطاب التنمية هو محاولة البقاء، وهو ما أطلقت عليه " دوائر البقاء" Cycles of Survival، حيث دفعت الرغبة في البقاء الدول الغربية إلى التدخل في شئون الدول الأخرى، وفرض وجهة نظر الشمال على دول ما بعد الاستعمار. Burr,J., 2010

٢- الدراسات التي تناولت نظريات التنمية. حيث رأى " جرانت" أن فشل نظريات ما بعد الحداثة وما بعد الماركسية تسبب في انسداد الطريق نحو التنمية. فلم توفر ما بعد الحداثة بديلاً للتنمية بالمفهوم الغربي، فلم تؤد إلى التنمية المنشودة أو الوصول إلى المجتمع الحديث. وأشار إلى أهمية دراسة المجتمعات المحليه، وكيفية تصورها لتحقيق النمو الاقتصادي والتحديث وفقا لأهدافها وغاياتها. Grant, I.M. 1988. أما " هولمستان" فقد قام بتحليل الخطاب الليبرالي الجديد، حيث يرى مؤيدوه أنه يطرح المسار الصحيح لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر. خاصة وأنه الخطاب الذي تتبناه المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي منذ الثمانينات. كما أن القول بانتشار الفقر والتخلف في دول العالم النامي والثالث رغم تبنيها للخطاب الليبرالي الجديد يستدعي إعادة تقييم هذا الخطاب. 2003 Holmsten, S.S., ودرس " برابنت" تأثير المدرسة الفكرية الكينزية والليبرالية الجديدة والنسوية على تطوير كل من أهداف الالفية الثالثة، وأهداف التنمية المستدامة الأممية. وأشار إلى أهمية معرفة منظمات المجتمع المدني للأسس الفكرية لهذه الأهداف، حتى تملك حرية اختيار تبنيها أو معارضتها، خاصة فيما يتلق بهدف مكافحة الفقر. Briant,J., 2015. كما رأى " وارك" في دراسته للنظرية الماركسية للاقتصاد السياسي للتخلف أنها توفر بديلاً للنظريات الكلاسيكية للتنمية، كما أنها تكشف

التناقضات بين المبادئ التي تروج لها نظريات التنمية وفقاً للاقتراب الغربي والممارسات السياسية على أرض الواقع. كما تسمح النظرية الماركسية للتخلف بفتح حوار بين الاقتصاديين من خلفيات أيديولوجية مختلفة لمعالجة التخلف. Warke, Thomas, 1973

الجزء الأول: تفكيك مفهوم التنمية والنظريات المرتبطة به

ينقسم الجزء الأول إلى قسمين: القسم الأول يتناول مفاهيم التنمية، ويتناول القسم الثاني نظريات التنمية

القسم الأول: مفاهيم التنمية

1 – التنمية

بالعودة إلى القرن العشرين نجد التنمية تتصدر الفكر والفعل. فلم تفرغ أية حقبة من تاريخ العالم الحديث من طرح ومناقشة قضية التنمية. والتنمية Developmentمفهوم شائع متعدد الأبعاد والمرجعيات الفكرية والثقافية، ومن الصعب التعامل معه بدون تفكيكه.

فرغم تعدد تفسيرات اصطلاح التنمية، فقد اختلف الباحثون حول ما إذا كانت التنمية مفهوماً أم عملية ممتدة وتراكمية. حيث يعرف " سميث " و" تودارو" التنمية بانها عملية متعددة الأبعاد وتتضمن تغير في الهياكل الاجتماعية والمؤسسات الوطنية والسلوك الجماهيري، بالإضافة إلى حدوث نموا اقتصادياً والقضاء على الفقر وعدم المساواة.Smith, Stephen C., Todaro, MP, 2003, p. 34 . كما عرفها العزاوي على أنها " التغير الكمي والنوعي في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والمكاني بشكل إرادي ومخطط بهدف تحقيق أهداف على المستويات القطاعية والمكانية وتحسين أداء عناصر الإنتاج كماً ونوعاً لصالح الانسان الذي هو هدف ووسيلة التنمية. (العزاوي , ٢٠١٦ ص ٥٥). كما شاع استخدام مفهوم التنمية الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تحسين المستويات المعيشية للأفراد وكفالة إشباع الحاجات الأساسية. واستغلال الموارد الاقتصادية وعدالة توزيعها. أما في الدول النامية فقد استهدف تطبيق المفهوم إحداث تغيير اجتماعي متعدد الجوانب بغية الوصول إلى مستويات الدول الصناعية المتقدمة اقتصاديا والمتعددة سياسياً. وتشير " عملية التنمية" إلى بناء نظم سياسية واقتصادية متماسكة, خاصة بعد الحروب أو في مرحلة ما بعد استقلال الدول النامية في أفريقيا وآسيا بشكل خاص (عارف، نصر، ١٩٩٤، ص ٢).

وتجدر الإشارة إلى أن اصطلاح التنمية في اللغة العربية ذو دلالة مختلفة عنه في اللغة الإنجليزية. شأنه شأن اصطلاح الاقطاع. فهو لا يُعد مطابقاً للمفهوم الإنجليزي .Development حيث يشتق لفظ التنمية من كلمة " نمى"، أي الزيادة والانتشار. أما لفظ النمو من "نما ينمو نماء" فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نمواً. فالنماء يشير إلى أن الشئ يزيد من نفسه دون الإضافة إليه من الخارج. فتعالج الثقافة العربية الإسلامية مفهوم النمو كعملية جزئية في إطار مفهوم الإستخلاف في إطار حركة المجتمع وتجدده، تعتبر الزكاة أحد محددات النمو والزيادة الممزوجة بالبركة. وبالتالي تختلف دلالة الاصطلاح العربي عن الاصطلاح الغربي. فمفهوم النمو ليس هو مفهوم التنمية الغربي. فالأخير يشير إلى حدوث تغيير هيكلي في النظام القائم بحيث لا يعد هذا النظام قائما من حيث الواقع فيتم استبداله بنظام أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق أهداف وفق خطة قد تكون مدفوعة برؤى داخلية أو خارجية أو مزيجاً من الداخل والخارج. فاصطلاح النمو يتوافق مع توجه ما بعد المادية الذي يعلي من دور القيم في توجيه حياة الفرد المجتمع، بخلاف اصطلاح التنمية الذي يقيس تحقق التنمية والغايات الفردية والمجتمعية بمؤشرات اقتصادية مادية كالإنتاج الكمي. (عارف، نصر، ١٩٩٤، صص ٢١-٢٢). وقياساً على ذلك فقد شاع التعريف الكمي للتنمية منذ أوائل الخمسينيات حتى نهاية الستينيات – كمرحلة أولى– بحصره في البعد الاقتصادي المعبر عن زيادة الناتج القومي ومن ثم زيادة مستوى الدخل الفردي. فعُرفت التنمية بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن قياساً على مستويات الزيادة في الدخل القومي في الدول الصناعية المتقدمة. فهي الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومس قادراً على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل زيادة يتراوح بين ٥-٧٪. (عيسوي، إبراهيم، ٢٠٠١، ص ١٢) ومن ثم حصر التنمية في مفهوم ضيق عنوانه التنمية الاقتصادية.

كما تعرف التنمية من خلال العناصر المكونة لها مثل عملية تكوين رأس المال والعوامل المرتبطة به مثل التقنية والسكان والموارد والسياسات المالية والنقدية والتصنيع والزراعة والتجارة. كما توجد عوامل مرتبطة بالاعتبارات الاقتصادية مثل التعليم والقيم الثقافية الحديثة. بالإضافة إلى الحاجة لبناء مؤسسات حديثة للقيام بمهام التحديث مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية المتخصصة. وقد كونت تلك العناصر الخطاب التنموي ولكن ليس في حد ذاتها ولا في دمجها، ولكن من خلال العلاقات التي تربط بينها ونتائج تلك العلاقات. Escobar, Arturo, 1995, p.41

وتعرف التنمية باعتبارها حدث يمثل مرحلة جديدة في موقف متحول أو عملية التغير. فالتنمية تهدف إلى تحسين وتطوير وضع أو منظومة أو مؤسسات. Tedesco, Ilaria, 2015 p.7. وعملية التطور تلك قد تستهدف البشر فتعرف باسم التنمية البشرية لتحسين حالة الافراد الصحية والتعليمية والتمكينية، أو تستهدف الجانب الاقتصادي فتعرف باسم التنمية الاقتصادية المعنية بكيفية استغلال الموارد وتوزيعها، أو التنمية المستدامة المعنية بتطوير الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية من أجل الأجيال المستقبلية، أو التنمية المؤسسية المعنية بتطوير القوانين والاليات والعمليات والمعايير الثقافية اللازمة لعمل المؤسسات بشكل كفء. وقد رأت "إرما أدلمان" أن التنمية يجب أن تهتم بإعادة التوزيع قبل النمو، وبالتعليم قبل التصنيع، وبالقضاء على الفقر قبل النمو الاقتصادي. كما اعتبرت التنمية علاقات متداخلة بين المكونات الاجتماعية والاقتصادية Adelman, Irma, 1975, p. 43. كما عرف " أمارتيا سين" التنمية بأنها الآلية التي تحقق التداخل بين النمو الاقتصادي والتنمية لإحداث الوفرة التي تنعكس على رفاهية الأفراد. كما أشار إلى أن مفهوم التنمية يرتبط بالمنظور الاقتصادي ككل وليس فقط بمفهوم التنمية الاقتصادية Sen, Amartya, 1988, p.11

وعرف " جوزيف شتيجليتس" التنمية بأنها عملية تحويل المجتمع وأطلق عليها " الحركة الواسعة"، وأنها انتقال من العلاقات التقليدية، والطرق التقليدية في التفكير والتعامل مع قضايا التعليم والصحة، وطرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة. وأشار إلى فشل " توافقات واشنطن" لأنها خلطت بين السبب والنتيجة، كما أنها لم تعد تصلح لظروف الألفية الثالثة وأسفرت عن غياب العدالة والمساواة في المجتمعات التي طبقتها. كما اعتبر " شتيجليتس " أن التنمية عملية تمر بمراحل تبدأ بتحديد الدولة لأولوياتها كالتعليم والصحة وبناء القدرات والبنية التحتية، ثم بتحديد نوعية الشراكات التي تضمن لها مساندة ومساعدات. كما يجب على الدولة أن تضع استراتيجية تتوافق مع البيئة الإقليمية والدولية التي تعمل فيها بما في ذلك السياسات التجارية. وعرفت تلك المراحل " بالاستراتيجية الجديدة للتنمية" التي ترتكز على البعد المجتمعي وعلى التنمية المدفوعة بإجراءات من الداخل. Stiglitz, J.,1998 https://unctad.org/press-material/delivering-1998-prebisch-lecture-united-nations-washington-consensus-has-failed-we

كما يمكن تعريف التنمية بوصفها بأنها عملية التحول والتغيير. وهي عملية مستمرة وتمر بمراحل. كما يمكن تعريفها كمفهوم نظري. ويكتنف المفهوم النظري جدل بين فريقين في حقل علم النفس، أحدهما يتبنى النظرية

السلوكية الأدائية والأخر النظرية العضوية. فوفقا للنظرية السلوكية الأدائية ينتج التحول بسبب التحول في سلوك الأجزاء. في حين ترى النظرية العضوية أن التحول يتم ككل باعتبار أن الكل عضو واحد. ويمثل تعريف التنمية مهمة شاقة لعلماء الاجتماع والسياسة على حد سواء. فالتنمية تشير إلى عملية تتضمن تغير في البنى الاجتماعي، والموقف الشعبي، والمؤسسات الرسمية، والنمو الاقتصادي، والحد من عدم المساواة، والقضاء على الفقر المطلق.Reese, Hayne W., Overton, Willis F., 1970, p.133

وعليه، تتعدى التنمية كونها مجرد اصطلاح ومفهوم إلى كونها خطاب وعملية تشمل أهداف وأدوات ومخرجات. والعلاقة بين الأهداف والأدوات والمخرجات ليست خطية ومباشرة، ولكن قد تتفاعل في اتجاهات متباينة.

المفاهيم الإيجابية والمفاهيم السلبية المرتبطة بالتنمية

أ. المفاهيم الايجابية

النمو Growth

كما سبقت الإشارة يتداخل مفهوم التنمية مع مفهوم النمو. ولكن النمو عن التنمية في عدة أمور: فيرتبط الاختلاف الأول بقياس النمو، حيث يُقاس عملياً بالناتج القومي المحلي ولا يعتني بكيفية توزيع الناتج على الافراد. فيعتمد على تجميع الدخول. وتعتبر تجارب دول مثل جنوب أفريقيا والبرازيل والمكسيك بدرجة أقل من النماذج التي لا يتناسب فيها ارتفاع معدلات النمو مع توزيع العائد. ويتضح هذا التناقض بشكل أكبر بالنسبة لمتوسط العمر المتوقع بين الجماعات المختلفة في تلك الدول. أما الاختلاف الثاني فيتعلق بالعوامل الخارجية وعدم القابلية للتسويق. فالناتج القومي المحلي يتضمن فقط وسائل الرفاهية التي يمكن التعامل بها في السوق ويجنب المزايا والتكاليف التي ليس لديها ثمن مثل ناتج المزارع الذي يتم استهلاكه في المنزل. وبالتالي يتعامل مفهوم النمو مع ما يمكن قياسه ومبادلته في السوق، على الرغم من أن ما لا يمكن قياسه أكبر كماً وكيفاً مثل أهمية المساهمة البيئية والمجتمعية. ويتركز الاختلاف الثالث في تقييم السلع في الناتج القومي المحلي لان التقييم سيتحيز للسوق، وستنشأ إشكاليات في تحديد السعر النسبي للسع وفقاً لتوازن العرض والطلب في مناطق مختلفة من العالم. الاختلاف الرابع يتعلق بقياس الدخل الحقيقي للفرد مقابل مستوى معيشته ورفاهيته في وقت محدد مقارنة بأوقات أخرى، فلابد دراسة حياة الفرد بشكل متكامل من حيث العمر وحجم السكان. الاختلاف

الخامس يرتبط بوسائل تحقيق الرفاهية، حيث لا تخبرنا معدلات النمو عن كيفية استفادة وأثر تلك الوسائل على حياة الافراد، كالتغذية على سبيل المثال، أو ما الذي حققه الفرد بعد تحسن مستوى معيشته أو المهارات التي اكتسبها وانعكاسها على الانتاجية. ومن ثم فإن تقييم حدوث التنمية يحجبه التركيز فقط على معدلات النمو. Sen, Amartya, 1988, pp.14-15, and Brinkman, R. ,1995, pp.172-175, and Dragoi,Doina, 2020, p.11

ويرى " أكيموجلو" وجود عوامل تحقق النمو الاقتصادي بشكل أسرع في دول مقارنة بدول أخرى في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي مقدمتها معدل زيادة الاستثمارات الأجنبية التي ترتبط بزيادة معدل النمو الاقتصادي. كما ينعكس متوسط عدد سنوات التعليم إيجابياً على النمو الاقتصادي. Acemoglu D., 2012, pp. 23-25, and Dragoi, Doina, ,2020, p.4, and Solow R., A [on-line] Disponibil la: <http://piketty.pse.ens.fr/files/Solow1956.pdf>.

ويمكن تعريف التنمية من خلال وصفها بأنها عملية التحول والتغيير. وهي عملية مستمرة وتمر بمراحل. كما يمكن تعريفها كمفهوم نظري. ويكتنف المفهوم النظري جدل بين فريقين في حقل علم النفس، أحدهما يتبنى النظرية السلوكية الأدائية والأخر النظرية العضوية. فوفقا للنظرية السلوكية الأدائية يحدث التحول بسبب التغير في سلوك الأجزاء. في حين ترى النظرية العضوية أن التحول يتم ككل باعتبار أن الكل عضو واحد. Reese, Hayne W., Overton, Willis F., 1970, p.133. ويمثل تعريف التنمية مهمة شاقة لعلماء الاجتماع والسياسة على حد سواء. فالتنمية تشير إلى عملية تتضمن تغير في البنى الاجتماعية، والموقف الشعبي، والمؤسسات الرسمية، والنمو الاقتصادي، والحد من اللامساواة، والقضاء على الفقر المطلق.

التحديث Modernization

تتضمن عمليات التنمية عمليات تحديث. كما تواكبت نظريات التحديث مع نظريات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من شعبية المفهوم، لا يوجد اتفاق حول دلالاته. فالأدبيات الغربية تُعزي التحولات الاجتماعية إلى التصنيع وبناء الدولة القومية في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى التحولات السياسية التي شهدتها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية من جانب، وبروز الاهتمام بدراسة المجتمعات في دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وقد تباينت نظريات التحديث منذ

الستينيات من القرن العشرين بدءا من "روبرت نيسبيت "1968, واهتمامه بدراسة التحولات الاجتماعية وتغير النظم الاجتماعية بناء على التطور في حياة الفرد وقدرته على التكيف.

في حين أشار " صامويل هنتجنتون" إلى التحديث كعملية متعددة الأوجه تتضمن التحولات التي تحدث في الفكر والنشاط الإنساني. كما يرى "دانيال ليرنر" أن التحديث هو تغير اجتماعي يؤدي إلى تحول متعدد الأوجه وبشكل تدريجي. كما يعرف " ماكس فيبر" التحديث بأنه سيطرة الفرد العقلانية على محيطه المادي والاجتماعي، كما رأى "فيبر" أن سبب التحديث هو الاعتبارات الثقافية المتمثلة في الأخلاق البروتستانتية. ويرى " هالبيرن" أن التحديث ليس هو التحول ذاته وإنما الاستجابة للتحول وقدرة المؤسسات على السيطرة والتكيف مع التحول السريع. في حين يضع " آيزنشتات" خصيصتين للتحديث، الأولى هي حدوث تمايز هيكلي والثانية هي الاستجابة للتحول. وقد ركز " الكس انكلس" على جانب الاستجابة الفردية لمظاهر التحديث من خلال استخلاص سمات ثقافية مشتركة للشخصية الحديثة. أما أدبيات الدول النامية فقد صاغت نظرية التحديث المرتبطة بالتنمية بعد الحرب العالمية الثانية، رغم فشل تطبيق النظرية في إحداث التحول الاجتماعي ورفع المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق المساواة. ففي أوغندا على سبيل المثال فإن التحديث تم فرضه من الطبقة الحاكمة كما انطبقت مظاهر التحديث متمثلة في تراكم الثروة على فئة محدودة. Byekwaso, Ndinawe, 2016, pp.285-86

المفاهيم السلبية

1 – التخلف Underdevelopment

ارتبط مفهوم التخلف بمفهوم "دول العالم الثالث" الذي يغطي مساحة جغرافية شاسعة من دول أفريقيا ودول آسيا ودول أمريكا اللاتينية Udombana, N.J., 2000, p.754 غير أن المفهوم لا يقتصر في تفسيره على البعد الجغرافي بل يمتد إلى حركة ثقافية يسارية في فرنسا، حيث كتب الاقتصادي الفرنسي " ألفريد سوفي" مقالاً في صحيفة " الابزرفاتور" بعنوان " عوالم ثلاثة وكوكب واحد". وقد حدد فيه مفهوم العالم الثالث باعتباره منطقة مهملة، مستغلة، ومحتقره كالطبقة الثالثة، ويريد أن يصبح شيئاً". (ورسلي، بيتر، ١٩٨٧، ص ٦٧) والعالم الثالث يمكن أن يتواجد في العالم الرأسمالي أو العالم الاشتراكي أو العالم الذي تعرض للاستعمار الأوروبي. وبناء عليه، يتم النظر للتخلف باعتباره الوجه الأخر للتنمية، أو باعتباره نقيضا للتحديث. كما يُعرف

التخلف باعتباره " اللاتنمية" وباعتباره " ضد التنمية" Anti-development، وباعتباره مفهوم ينتقد المدرسة التنموية الكلاسيكية المرتكزة على النمو الاقتصادي والتصنيع Post- Development، وباعتباره أيضاً دعوة للبحث عن نموذج غير غربي للتنمية والتحديث. وتميز " سالي ماثيوس" بين نظريات ما بعد التنمية أو النظريات المنتقدة لنظرية التنمية ونظريات التبعية ونظريات التنمية البشرية. حيث ترى أن التخلف هو نتيجة نظرية التنمية وليس مجرد أحد تداعياتها. كما ترى أن جهود تصويب تداعيات تطبيق نظرية التنمية من خلال سياسات " التنمية المستدامة" لا تحد من التخلف، لأنها لا تعالج الفرضيات التي تقوم عليها نظرية التنمية. Matthews, Sally, 2004, pp.373-74. كما تعتمد نظرية ما بعد التنمية توجه "ميشيل فوكو" الذي يعتبر التنمية خطاباً فكرياً وسلطوياً واستراتيجية طورتها الدول الغربية لإحكام سيطرتها على دول العالم الثالث للتعامل مع مشكلة التخلف. Escobar, Arturu, 1984-85, pp.377-78)

وقد انعكس ذلك في دعوة رؤساء الدول الأفريقية إلى أهمية التنمية وضرورة مشاركة المواطنين في تحمل تداعيات التنمية. وتم تضمين ذلك في " الإعلان من أجل الشراكة الجديدة في أفريقيا – النيباد". NEPAD https://www.nepad.org. كما تكمن إشكالية مفهوم التخلف كظاهرة إجتماعية في علاقته باللاتنمية وما بعد التنمية. فالتخلف لا يقتصر على مؤشرات تقرير التنمية البشرية من معدلات فقر وتراجع مستويات الخدمات الصحية والتعليم، حيث تعتبر تلك المؤشرات مظاهر للتخلف وليست التخلف. (زكي، محمد عادل، ٢٠١٢، ص ٥٢،) كما تم النظر إلى التخلف من خلال معالجة مسألة الاستعمار باعتبار الأخير سبباً في تخلف بلدان العالم التي استوطنها. ويشير " ماركوس واتسون" إلى ظهور مفهوم التنمية مع مفهوم الاستعمار. ويرصد مواقف من التعامل الفوقي من مقدمي المساعدات من الدول الصناعية الغربية للدول الأفريقية. فالمساعدات هي استعمار جديد أو " قناع حب"، والتنمية " خطأ، وإصلاحها ميئوس منه". فالتنمية هي أيديولوجية الغرب. Watson, Marcus D., 2013, pp.4-6 and Higginbottom, Andy, ,2018, pp.49-50

ويرى محمد عادل زكي أن التخلف هو الضعف المزمن في انتاج القيمة الزائد لدي دول العالم الثالث بسبب ضعف وتخلف أساليب الاستغلال الزراعي والصناعي والخدمي، وتسرب ما ينتج منها داخلياً لتغذية صناعات معقدة في الأجزاء المتقدمة من خلال حركة الصادر والوارد. يضاف إلى ما سبق طبيعة التركيب السلعي في

تلك الدول، أي نوع السلع والخدمات التي تنتج في تلك الدول مقارنة بدول العالم المتقدم. (زكي، محمد عادل، ٢٠١٢، ص ٥٤)

2 – الفقر Poverty

يؤدي التخلف إلى الفقر بسبب إعادة إنتاج التخلف يومياً بفعل نمط عالمي سائد لإنتاج القيمة وتوزيعها. فيعتبر الفقر النتيجة المباشرة للتخلف. والفقر مفهوم نسبي، فهو حالة أو ظرف لا يمكن تعريفه إلا من خلال مقارنة ظروف مجموعة بظروف مجموعة أخرى من حيث المستوى المعيشي الملائم. وإذا كان هناك فقر نسبي فيوجد فقر مطلق absolute poverty ، وهو ظرف يصبح فيه الفرد بالكاد متواجداً بسبب الجوع. وبالنسبة لهؤلاء الأفراد تصبح الإحصاءات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي غير ذات جدوى لأن الأخيرة تقيس الفقر النسبي أو الحرمان النسبي. Webster, Andrew, 1984, pp.16-19

وعادة ما يلجأ الباحثون في قياس الفقر للأدوات النقدية، حيث يتم قياس الفقر بمستويي الدخل والإنفاق. ومن ثم التعرف على مستوى رفاهية الفرد. وقد تساعد المقاييس السابقة على قياس عدم المساواة في توزيع الدخل القومي والحصول على الخدمات إذا ما تم التعامل مع مفهوم الفقر باعتباره فقرا نقدياً. Kanbur, Rav, 2007, pp.3-4. وإلى جانب الفقر النقدي يوجد الفقر في القدرات والمهارات الذي يحول دون حصول الفرد على الفرص لتحقيق الانجاز ولتطوير مستوى معيشته. وتساعد الموارد النقدية على تطوير المهارات اللازمة، غير أنها لا تساعد بمفردها على تقييم مستوى معيشة الأفراد. ويرى "أمارتيا سين" أن اقتراب القدرات يوفر إطاراً جيداً لتقييم عدم المساواة والفقر ومستوى المعيشة. Schiller, R. B.,2008, p.53

كما يمتد الفقر إلى الاستبعاد الاجتماعي والتهميش. ويقصد بالاستبعاد الاجتماعي حرمان الفرد من الفرصة للاشتراك في الأنشطة الطبيعية للمجتمع. وتنظر نظرية الاستبعاد الاجتماعي للفقر هنا باعتباره نقص المشاركة وصعوبة إمكانية الوصول للموارد. وقد يكون الاستبعاد الاجتماعي هيكلياً ومبني على وجود خبرة في الاستبعاد على المستويات السياسية والاقتصادية، وبصفة خاصة في اقتصاد السوق. حيث لا يتمتع الافراد بنفس الفرص في التشغيل والعمل أو في التعبير عن الرأي في حالة وجود جماعات إثنية أو عرقية أو تمييز ضد المرأة. ويؤدي الاستبعاد الاجتماعي إلى حرمان الفرد من المكانة الاجتماعية. ويمكن اعتبار الاستبعاد الاجتماعي هو

نتيجة الفقر النقدي وفقر القدرات. Sameti, Majid, Esfahani, Rahim, Haghighi, Hassan, 2012, pp. 51-52

القسم الثاني: النظريات التنموية ونماذجها

يوجد اقترابان لدراسة التنمية. الاقتراب الأول أكاديمي ويتعامل مع موضوع التنمية من خلال نظريات التنمية، في حين يركز الاقتراب الثاني على موضوع السياسات العملية المرتبطة بالتعاون من أجل تحقيق التنمية.

سيتم في هذا الجزء تناول نظريات التنمية والنظريات الفرعية لها من منظور الدول النامية. فهناك نظريات نمت وتطورت من داخل تلك الدول، وأخرى نمت من خارجها، أوفُرضت عليها لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية. وتم تقسيم تلك النظريات إلى نظريات داخلية تاريخية ونظريات خارجية حديثة. كما سيتناول القسم الثاني نظرية ما بعد التنمية. ومدعى ذلك التقسيم هو أن أية ظاهرة لابد وأن تدرس في سياقها ولا يمكن فهمها بفصلها عن هذا السياق.

أولاً: النظريات الداخلية النابعة من الحقب التاريخية للمنطقة العربية

1 – نظرية ابن خلدون في التغيير الاجتماعي والعمران كمداخل للتنمية

لم تعرف المنطقة العربية – تاريخيا– لفظ التنمية، ومن ثم لا يمكن الادعاء بأن " بن خلدون" قدم نظرية في التنمية على الصعيد الاجتماعي، بل اقترب من مفهوم التنمية المعاصر استنادا للاعتبارات التراثية. وقد استخدم بن خلدون الفاظاً تعبر عن مفهوم التنمية مثل الحضارة والعمران، وارتبط كلاهما بالإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه. وقد مثل الواقع المعاش وقليل من الاحتكاك بالغرب الأوروبي المصادر الفكرية لنظريات بن خلدون ومالك بن نبي وسمير أمين حول التنمية.

قام بن خلدون بتحليل التطور الاجتماعي والحضاري للمنطقة العربية من خلال تعريفه للنموذج الحضاري العربي الذي تشكل عبر مراحل مختلفة. (جليس، رشا، ٢٠١٧، صص ٢٩-٣٠)

واهتم بن خلدون بالتعرف على القواعد الأساسية لقيام الدولة وسقوطها. حيث تناقش مباحث الباب الثالث من مقدمته الملك والخلافة والمراتب السلطانية، فيعرض في هذا الباب توسع الدولة وتقلصها وانقسامها وانقراضها وتطورها من خلال طبيعة الاجتماع ومنشأ الحكم ونظرية العصبية والشوكة. (بن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، ص ١٨٨) ولا يعرف بن خلدون الدولة ولكنه يتكلم عن الحكم أو الدولة والملك السياسي الذي ينظر في

المصالح الدنيوية ويميزه عن الخلافة الشرعية. كما يتحدث عن غاية الملك والدولة في تحقيق العمران البشري، أي الاجتماع الإنساني، لأن العمران دون الدولة " متعذر" لما في طبائع البشر من عدوان. وهدف العمران البشري اقتضاء الحاجات مثل الحاجة للغذاء والحاجة للأمن والدفاع. وقد أشار إلى أن اقتضاء الحاجات يتطلب وجود حاكم ودولة. (الهبارنة، نجاح حسين، ٢٠١٧، ص ٢٦٥)

وعند بن خلدون لا تظل الدولة على حالها طول فترة حياتها في كافة الأقطار، بل تمر بمراحل تطور صعوداً وهبوطاً. وهذه التطورات إما أن تمس الأحوال العامة والأخلاق، أو تمس القوة " العظم" واتساع النطاق. ويقرر بن خلدون أن كل دولة تمر بمراحل خمس، أو أطوار خمسة، طور الظفر بالبغية، طور الانفراد بالمجد، طور الفراغ والدعة، طور القنوع والمسالمة، طور الاسراف والتبذير ويربط ذلك بعمر الدولة. (بن خلدون، عبد الرحمن، صص ١٧٠-١٧٧) فالدولة عند بن خلدون هي ظاهرة في كل مرة تنتهي فيها الدورة السياسية، فهي في نظرة لا دائمة ولا مستقرة " باعتبار أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال لحال. (هدى، رياض عزيز، مفهوم الدولة ونشؤها عند ابن خلدون، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث، ١٩٧٧، صص ٧٩،٨٠).

2 – نظرية مالك بن نبي في التخلف الاجتماعي والمدخل الحضاري التنموي

يرى مالك بن نبي أن الحرب العالمية الثانية أفرزت ظاهرة التخلف، واعتبر أن التخلف ظاهرة اجتماعية يكون عليها الانسان في مرحلة ما قبل الحضارة. كما يعتبر الانسان متخلفاً عندما يفشل في استعمال الوسائل الأولية بشكل فعال وفي مقدمتها الانسان والتراب والزمن، ويعجز عن إيجاد غيرها. كما يعبر التخلف عند مالك بن نبي عن نقص الوسائل المادية على الصعيد الاقتصادي والافتقار للأفكار. (أزروال، يوسف، ٢٠١٩، ص٤٧) وقد أطلق على التخلف اسم " المرض " الذي يعاني منه العالم الإسلامي منذ القرن التاسع عشر. كما وصف الجهود التي بُذلت من أجل التطور بأنها جهود " خائبة" لأنها لم تعالج المرض أو الداء. فقد دخل العالم الإسلامي إلى صيدلية الحضارة الغربية للشفاء من مرض لا يعرف ماهيته، فانتهي به الحال إلى القضاء على نفسه. (بن نبي، مالك، ١٩٧٩، صص٤٠-٤١)

ويُرجع مالك بن نبي أسباب التخلف إلى أسباب داخلية متمثلة في البنية الاجتماعية في البلدان العربية التي ما زالت تماثل البنية الاجتماعية في المجتمع الأوروبي في مرحلة ما قبل الثورة الصناعية، وإلى أسباب خارجية

مرتبطة بسيطرة النظام الليبرالي على العالم من خلال آلية الاستعمار. أما بعد حصول الدول العربية على الاستقلال فقد أصبحت لديها قابلية للاستعمار، والامتثال لشروطه من التغريب والتغيير بحيث يصعب التخلي عنه. وهو ما أطلق عليه" معامل الاستعمار " الدور التعطيلي للاستعمار". كما استخدم مالك بن نبي اصطلاح الإقلاع الاقتصادي والحضاري. (أزروال، يوسف ،٢٠١٩ صص ٤٨-٤٩) وهو اصطلاح استخدمه "روستو" في وصف مراحل النمو الاقتصادي، حيث أشار إلى مرحلة " الإقلاع الاقتصادي".

وتتمثل مظاهر التخلف عند مالك بن نبي في انعدام الأفكار وتمزق شبكة العلاقات الاجتماعية. لذلك رأى أهمية وضع خطة لاستئناف البناء الحضاري والتدخل في حركة التاريخ لتعديل مسارها، من خلال فهم دورة الحضارة فعلى غرار بن خلدون، يرى مال بن نبي وجود ثلاث مراحل للحضارة، هي مرحلة النهوض ومرحلة العقلانية ومرحلة الانحطاط. والمرحلتان الأولى والثانية لازمتان لتحقيق التنمية. (أزروال، يوسف، ٢٠١٩ صص٥٠-٥١)

ويلاحظ أن مالك بن نبي يرجع ظاهرة التخلف للاستعمار رغم انقضاء الاستعمار. كما أنه يستخدم اصطلاح القابلية للاستعمار الموازي في الفهم لاصطلاح التبعية في المدرسة الفكرية لدول أمريكا اللاتينية في التنمية.

ثانياً: النظريات الخارجية

1 – نظرية التحديث Modernization Theory ونظرياتها الفرعية

بدأت إرهاصات نظرية التحديث في أوروبا وتبلورت في الولايات المتحدة الامريكية. وعكست النظرية التحولات الاجتماعية والسياسية التي مرت بها المجتمعات الغربية وفي مقدمتها الثورة الصناعية وتوسع الأسواق السلعية وحركة التبادل التجاري وزيادة المراكز الحضرية ونشأة المؤسسات الرسمية وتبلور دور الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، بصفة خاصة في المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. في حين تأخرت تلك التحولات في البرتغال وأسبانيا والدول الاسكندنافية. Webster, Andrew, 1984, p.41

ووصف " كارل بولاني" هذه الحقبة التاريخية ب "التحولات الكبرى" التي استدعت طلباً متزايداً من قبل أصحاب رؤوس الأموال على الموارد والأيدي العاملة الرخيصة. كما تغيرت النظرة للعالم من نظرة جامدة ومقدسة للمجتمع التقليدي إلى رؤية جديدة للعالم ترتكز على التقدم كقانون للحياة وكعنوان للمجتمع الصحيح. لذلك ارتبط التحديث في المقام الأول بوجود تحول اجتماعي، وهو ما انشغل بدراسته مفكري وفلاسفة القرن التاسع

عشر والعشرين مثل "ماركس" و"فيبر" و"دوركهايم" الذين تركزت نظرياتهم حول أصل وخصائص ومستقبل المجتمعات الصناعية، والتداعيات الإيجابية والسلبية لتلك التحول متأثرين في ذلك بنظرية "داروين" حول النشوء والارتقاء. Webster, Andrew, 1984, p.43

فوفقاً لنظرية التحديث تمر المجتمعات بمراحل تمثل انتقالاً من الماضي إلى الحاضر، كما تتميز هذه المجتمعات بخصائص متشابهة. وقد تواكب ظهور نظرية التحديث مع نظرية التخلف بسبب ما عرف باسم " الجدل التنموي" والنقد الموجه لنظرية التحديث باعتبارها تعبيراً عن المركزية الأوروبية والغربية. وفيما يلي استعراض لبعض نظريات التحديث الفرعية.

- نظرية "دوركهايم" في التحديث. رغم تشابه مراحل تطور وخصائص المجتمعات الحديثة، إلا أن هناك تباين في الاقتراب من تحليل ظاهرة المجتمع الحديث. فقد تركزت نظرية "دوركهايم" في التحديث حول الكيفية التي يجتمع بها الأفراد ليشكلوا مجتمعا متماسكاً. حيث قسم المجتمعات إلى مجتمعات تقليدية ومجتمعات حديثة. ففي المجتمعات التقليدية يقوم الأفراد في الأسر أو في القبائل بالنشاط الزراعي. وتتشابه كل القرى من حيث نمط المعيشة والمعتقدات. وهو ما يؤدي إلى حدوث تماسك طبيعي، وهو ما سماه " بالتضامن الآلي" Mechanical Solidarity. كما قد لا يعني هذا التشابه وجود اعتماد متبادل أو تعاون بين تلك المجتمعات التقليدية أو القطاعية. ويختلف المجتمع التقليدي عن المجتمع الحديث. فعندما ينمو السكان ويشتد التنافس على الموارد المحدودة تقوم المجتمعات إما بالتكيف مع وجود الندرة أو بالثورة وبإحداث تحول من خلال زيادة تقسيم العمل، بحيث يوجد المزارعين ومربي الماشية والمنتجين والتجار فتنشأ ظاهرة الاعتماد المتبادل وتبرز قيم المجتمع الحديث مثل الحرية المقيدة بقيم المجتمع. ((Hinkle, Roscoe C., 1976, pp. 336–38 وقد تعامل "دوركهايم" مع مقارنة الكليات: مجتمعات، قبائل، التطور الكلي والنمو المجتمعي الدافع لعملية التطور.
- نظرية "ماكس فيبر" في التحديث. قام فيبر بالتحرك " خطوة للأمام في نظرية التحديث وتفسير تطور المجتمع من خلال الإشارة إلى أن سبب تركز الرأسمالية الصناعية في الاقتصاديات الأوروبية دون غيرها هو العملية الثقافية التي تختص بها المجتمعات الغربية وعرفها بالأخلاق العقلانية المنبثقة عن البروتستانتية Rational Ethos. فالتنظيم العقلاني للأعمال والاستخدام الأمثل لرؤوس الأموال تسبب في تراكم رأس المال وتحقيق الأرباح. فالأخلاق البورتستانتية التي بدأت في التشكل في القرن السابع

عشر هي روح الرأسمالية. حيث أكد فيبر على أهمية المعتقدات الدينية في وجود رأسمالية أخلاقية. كما جادت نظرية "فيبر" كرد فعل لكتابات " ماركس" حول تهميش تأثير الدين في نمو رأس المال. Fischoff, Ephraim, 1944, pp.55-60 وقد امتد تأثير نظرية " فيبر" حول الأخلاق البروتستانتية إلى فكر إدارة الأعمال. Carr, Patricia, 2003, p.9

ويختلف "فيبر" عن "دوركهايم" في تحليله لتطور المجتمع في أن الأول أرجع التطور لاعتبارات أخلاقية دينية في حين أرجع الثاني التطور المجتمعي لانحسار سيطرة التقاليد المجتمعية.

- نظرية " دانيال ليرنر " في التحديث. وفقاً ل " دانيال ليرنر" فلا يتم الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث بشكل تلقائي أو بفعل الأخلاق الدينية وإنما بفعل الاختيار الرغبة وعبر مرحلة انتقالية عرفها بالمجتمع الانتقالي الذي تعرض لمتغيرات التحديث. ويأتي مفهوم " التقمص" Empathy كأحد أهم خصائص المجتمع الحديث ومن ثم كمفهوم مركزي في نظرية التحديث عند " ليرنر". ويشير إلى قدرة المجتمع على تصور نفسه في أدوار أخرى وفي مشاركة أفراده وتحقيقهم للإنجازات. Lerner,Daniel, 1958,pp.47-48
- نظرية "روستو" في التحديث. تأثرت نظرية "ليرنر" في التحديث بنظرية " روستو" في مراحل تطور النمو الاقتصادي. وقد ارتبطت تلك المراحل بالبعد الاقتصادي. فتتمثل المرحلة الأولى في المجتمع التقليدي، الذي يتصف بمحدودية التطور التقني ومحدودية التصنيع والإنتاجية وضعف التبادل السلعي، وانخفاض الدخل الحقيقي للفرد، وعدم فهم للبيئة المحيطة والفرص المتاحة بها، أما المرحلة الثانية فتتعلق بمتطلبات مرحلة ما قبل الانطلاق والتي تميزت بخصيصتين، الأولى هي التطور التاريخي للعلم الحديث، والثانية هي التوجه العلمي الحديث للأفراد. واختلف الفاعلون الذين قادوا هذ المرحلة في دول العالم ما بين القوميون في ألمانيا، والنخبة السياسية والعسكرية والخدمة المدنية في روسيا، والمثقفين وصغار ضباط الجيش في الصين بعد حرب الأفيون، والجيش في تركيا في عهد أتاتورك. كما أدرج " روستو" مرحلة الاستعمار ضمن مرحلة التأهل للانطلاق. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الانطلاق، حيث يتحقق النمو الاقتصادي بفعل التطور التكنولوجي في عدد محدود من القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الغزل والنسيج في إنجلترا، وقطاع السكة الحديد في ألمانيا وفرنسا والولايات

المتحدة الأمريكية، وقطاع صناعة المطاط في السويد، بالإضافة للصناعات الزراعية وصناعة الزيوت في بلدان أوروبية أخرى. ويعتبر من زهم خصائص تلك المرحلة الحفاظ على معدل استثمار لا يقل عن ١٠٪ مع مواءمة الحداثة مع القيم التقليدية. وعرف " روستو" المرحلة الرابعة بمرحلة الوصول للنضج، وهي المرحلة التي تصل فيها التقنية الحديثة لكافة المجالات والقطاعات، خاصة القطاعات التي قادت عملية الانطلاق وطبيعة الموارد المتاحة لديها، وتغير خصائص القوى العاملة بها. ثم المرحلة الخامسة وتُعرف بعصر الاستهلاك الضخم، حين يشعر الأفراد بالأمان والاستقرار يرتفع الاستهلاك من السلع الضرورية والترفيهية على المستوى الفردي وعلى مستوى القطاع المنزلي. وقد توصل " روستو" لنظريته في المراحل الخمس من خلال تحليله للثورة الصناعية في إنجلترا، حيث تعتبر المرحلة الرابعة هي محور التحديث والتطور بسبب إزالة كافة معوقات النمو الاقتصادي. Rostow, W.W., p.59, pp.4-12

- نظرية " إنجلهارت" في التحديث. لم تستطع نظرية التحديث المرتكزة على النمو الاقتصادي الصمود مع مطلع القرن الحادي والعشرين بسبب تعثر دول العالم الثالث في اتباع خطوات النمو الاقتصادي والتحديث وفقا للنموذج الغربي، وظهور نماذج تنموية بخلاف النموذج الأوروبي في دول جنوب وشرق آسيا، مثل اليابان التي حققت أعلى متوسط دخل فردي في العالم بسبب صناعة السيارات والأدوات الكهربائية دون حدوث تحول في القيم والثقافة التقليدية، بالإضافة إلى استمرار تأثير القيم الأخلاقية والدينية في مجتمعات دول العالم الثالث، وعودة تأثير المعتقدات الدينية في دول العالم المتقدم. أو بعبارة أخرى ظهور مجتمعات ما بعد الصناعة وما بعد المادية. وهو ما أدى إلى ظهور نظريات تحديث جديدة New Modernization Theoriesومؤشر ذلك ظهور تقرير القيم العالمية World Value Surveyحتى في ظل العولمة. حيث أجرى " ألكس إنكليس" و"رونالد انجلهارت" العديد من الدراسات لتحليل دور القيم والثقافة التقليدية في عملية التحديث، وأثر الحديث على التحول الثقافي. وقد تم استخدام بين ١٠-٢٢ مؤشر لقياس الثقافة المجتمعية في ٦٥ دولة تغطي ٧٥٪ من سكان العالم خلال الفترة من ١٩٨١-١٩٩٨. Inglehart, Ronald, Baker, Wayne E., 2000, pp.19-21

2 – نظرية النظام العالمي للتنمية World System Theory

تعود نظرية النظام العالمي إلى " إيمانويل فالرستاين"، حيث أشار إلى وجود مشكلات تنموية تمر بها دول العالم الثالث والدول الآسيوية من بينها قدرتها على الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي والتكيف مع الظروف السياسية العالمية، وآليات التجارة الدولية، والمؤسسات المالية العالمية، والقدرات العسكرية والمعرفة التكنولوجية والنظام العالمي للاتصالات. وتتعدى التطورات السابقة قدرة الدولة وأجهزتها على مواجهتها. كما تتفاعل العوامل السابقة مع العوامل المجتمعية الداخلية في دول العالم الثالث. Reyes, Giovanni E., 2001, pp.8-10

وتحلل النظرية العالم من منظور اجتماعي كلي يحاول تفسير وتحليل النظام الرأسمالي العالمي باعتباره نظام اجتماعي شامل. Cosma, Sorinel, 2010, p.220

وترتكز نظرية النظام العالمي على عدد من الافتراضات، وهي وجود ارتباط بين العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع –العلوم السياسية والاقتصاد) وأيضاً إسهام كل علم على حدة في نظرية التنمية والتحديث. بالإضافة إلى أهمية دراسة واقع النظم الاجتماعية بتحليل خصائص النظام الرأسمالي الجديد باعتباره يعبر عن العالم الحديث– من خلال دراسة هيمنة الشركات الدولية على السوق العالمي. فالعالم هو وحدة التحليل من جانب، والنظام الاجتماعي المتأثر بالبيئة العالمية من جانب آخر، وليس السوق المحلي أو الدولة. DuPlessis, Robert S, 1988, pp.224-27

3 – نظرية العولمة Globalization Theory

ترتبط نظرية النظام العالمي للتنمية بنظرية العولمة التي ترتكز على الاندماج العالمي في التعاملات الاقتصادية. غير أن هذه النظرية تركز على البعد الثقافي ودور وسائل الاتصال الحديثة في نشر ثقافة العولمة التي تشمل أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية بفعل التطور التكنولوجي. ويساهم الأخير في ادماج وربط شعوب ودول العالم الثالث بالعالم المتقدم، وإحداث تحولات في الأنماط الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول. وتلعب العناصر الثقافية دوراً بارزاً في تشكيل البنى الاجتماعية والاقتصادية. Reyes, Giovanni E., 2001, p.11

وتعكس نظرية العولمة التحولات الاجتماعية في الغرب المصحوبة بنهاية فترة الحرب الباردة وانهيار التقسيمات العقائدية والعسكرية مما ساعد على التغلب على عقبات التواصل والاتصال والاندماج بين دول العالم المختلفة. Rosenberg, J.,2005, pp.4,6

وتعتبر خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، أو ما يعرف باسم " أهداف التنمية المستدامة" مؤشر على توافق دول العالم والمجتمع الدولي على عناصر الخطة التنموية العالمية لاسيما، الهدفين الأول المتعلق بالقضاء على الفقر، والثامن المتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير العمل اللائق. https://sdgs.un.org/goals

4 – نظرية التبعية Dependency Theory

ظهرت نظرية التبعية في الخمسينيات من القرن العشرين كأحد مخرجات اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي التي وضعت محددات للتنمية تتركز حول تحسين كفاءة الحكومات وتطوير دورها في التنمية. وتقوية دور الحكومة في السياسات المالية، وخلق طلب داخلي من خلال زيادة الأجور والمرتبات وحفز النشاط الصناعي في دول أمريكا اللاتينية، وخلق منصة للاستثمارات مع إعطاء الأولوية لرؤوس الأموال المحلية. والسماح بالدخول رؤوس الأموال الأجنبية وفقا لأولويات خطط التنمية الوطنية. Reyes, Giovanni E., 2001, p.4

تستند نظرية التبعية إلى المساهمات الفكرية ل " أندريه جوندر فرانك" و" بريبيش" و " دوس سانتوس " و " كاردوسو" و" سمير أمين". وتضم نظرية التبعية أفكار "ماركس" في الاقتصاد السياسي حول القيمة الزائدة ونظرية " كينز" الاقتصادية حول الطلب الفعال. Gereffi, Garry, 2017, p.6

ورغم ذلك تركز مقولات النظرية على ظروف التنمية في دول العالم الثالث وبصفة خاصة دول أمريكا اللاتينية التي شهدت جموداً اقتصاديا في الستينيات رغم تدفق الاستثمارات والمساعدات الأجنبية لها.

كما تصطدم مقولات نظرية التبعية مع مقولات نظريات التحديث والنظام العالمي للتنمية بشكل رئيسي. حيث ترفض نظرية التبعية خضوع دول العالم الثالث " الهامش" لنموذج المركزية الغربية في التنمية كما حدث في مرحلة التصنيع في البرازيل. كما تنتقد فصل ظروف التنمية في دول العالم الثالث عن التحولات في الدول المتقدمة. كما ترفض ثنائية المجتمعات التقليدية والحديثة وما يتبعها من استقطاب. وترفض تحمل دول العالم

الثالث وبصفة خاصة دول أمريكا اللاتينية لتداعيات الأزمات الاقتصادية والمالية التي يمر بها " المركز" الغربي مثلما حدث في أزمة الكساد الكبير خلال الثلاثينيات من القرن العشرين. كما يرى " دوس سانتوس" أن تبعية الهامش للمركز ليست تبعية مالية، وانما تبعية تقنية تحول دون وجود تصنيع في دول العالم الثالث كما حدث في الهند. وترى النظرية أن تبعية الهامش للمركز خلقت نظاماً طبقياً ونظاماً اقتصادياً وسياسياً تابع للدول المتقدمة. ومن ثم لا تعتبر الدولة هي وحدة التحليل، وإنما العلاقات بين دول المركز والهامش، وبين الطبقات الاجتماعية والنظام العالمي. Gereffi, Garry,2017 pp.7-8

وترفض النظرية – في مقولات " جوندر فرانك" الكلاسيكية- الاستقلالية السياسية والاقتصادية للحكومات في دول الهامش وترى أن السياسات تقود إلى تنمية التخلف لان دول العالم المتقدم لم تمر بمرحلة التخلف underdevelopedمن وجهة نظره ولكن قد تكون غير نامية undeveloped، كما انتقد مقولات نظرية التبعية بتحديد محددات للتنمية لدول العالم الثالث، وأشار إلى أن الرأسمالية هي سبب تخلف دول العالم الثالث في إشارة لنموذج شيلي الكلاسيكي الجديد في ظل حكم " بينوشيه". Kay, Cristobal, 2005, pp.1179-80

في حين ترى المقولات الحديثة إمكانية وجود قدر من حرية الحركة السياسية والاقتصادية لدي حكومات دول الهامش. Reyes, Giovanni E, 2001, pp.3-4

٥- نظرية ما بعد التنمية Post-development theory

تُعرف نظرية ما بعد التنمية أيضاً بنظرية "رفض التنمية" anti-development بدلاً من إصلاحها. كما تُعرف بنظرية " بدائل التنمية". وتعتبر النظرية أن مفهوم التنمية برمته وممارسته انعكاس للهيمنة الغربية الشمالية على كل أجزاء العالم. وقد بدأ الفكر الرافض للتنمية في الثمانينيات من القرن العشرين، حيث تم تحميل منظري التنمية وأفكارها فشل السياسات التنموية ووعودها وفشل المشاريع التنموية، وبصفة خاصة التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث، بالإضافة إلى نقد النظرية للعولمة والدعوة للاتجاه نحو الداخل أو المحلي. ووصف " ساكس" التنمية بأنها وهم. حيث يتواكب الفقر وغياب المساواة والجريمة والتبعية مع التنمية. كما أشار "ساكس" إلى أن المفهوم له ابعاد أيديولوجية ترتبط بالرئيس الأمريكي " ترومان" الذي طرح مفهوم

التنمية لتحقيق الهيمنة الأمريكية.W. Sacks, , 2020, pp.14-16 . وقد أشار " لاتوش" إلى أن ما بعد التنمية هي تدهورللتنمية De-development. (Latouche, S. , 1993, p. 23)

وأشار" راحنيما" إلى أن التنمية لم تفشل كمفهوم فقط، بل فشلت في تقديم حلول لمشاكل دول العالم الثالث، أفرزت مشاكلاً واسعة بسبب عيوب في فكرة التنمية ذاتها. حيث تسببت في مشكلات كالفقر واللامساواة والتبعية والجريمة. وهو ما لا يعني أن كل ما هو " غير تنموي" وغير حديث جيد. فبعض العادات والتقاليد المحلية تضر بمجتمعاتها. Rahnema, Majid, Bawtree, Victoria (Eds.), 1997, p.281

وقد تأثرت نظرية ما بعد التنمية بنظرية ما بعد الحداثة، فاتفقت معها في انتقاد الأخيرة لمفهوم التحديث. Esteva, G., Prakash, M. S., 1998, p.161 وتتفق نظرية ما بعد التنمية مع نظرية التبعية في رفض الاستغلال وقهر الشعوب، ولكنها تختلف معها في عدم رفض نظرية التبعية لمفهوم التنمية، وهو ما يجعل نظرية التبعية أقرب لنظرية التحديث في تبني مفهوم التنمية.

وجدير بالذكر أن معظم مفكري ما بعد التنمية من دول العالم الثالث مثل المفكر " ارتورو اسكوبار" وهو أول من انتقد نظرية التنمية في كتابه .Encountering Development وتبعه "لاتوش" ١٩٨٦و" ساكس" ١٩٩٢ و" راحنيما"١٩٩٧ و" سايمون دافيس" ٢٠٠٣و " آرام زياي" ٢٠٠٧. ((Matthews, Sally, , 2004,p.377

وعليه، لا تمثل مدرسة ما بعد التنمية فكراً واحداً، حيث يوجد تباين بين مفكري هذه المدرسة. فعلى سبيل المثال، ميز" ديفيد سايمون" بين رفض التنمية وما بعد التنمية، فالكتابات حول مفهوم رفض التنمية تنتقد التنمية كسبب في التدمير الثقافي والتبعية. في حين وصف "دافيد سايمون" ما بعد التنمية أنها " رؤية للأمام" تستشرف المستقبل، حيث يتم اقتراح بدائل للتنمية. وبالتالي يكون قد ميز بين رؤية نقدية تنظر للخلف، أي للمفهوم ذاته، ورؤية تنظر للحلول. Simon, D., 2003, p.7.

في حين ميز "آرام زياي" بين اختيار البديل الشعبوي الرجعي لنظرية ما بعد التنموية والبديل الديمقراطي الراديكالي. حيث يرفض البديل الأول الحداثة ويدعو للعودة إلى الوجود القائم على الكفاف، مقابل البديل الديمقراطي الراديكالي الرافض للنماذج العالمية والمؤيد للامركزية. Ziai, A. (ed 2007, p.58

وعلى الرغم من التداخلات والتباينات السابقة، تتبنى الورقة البحثية وجهة النظر التي تعتبر نظرية " ما بعد التنمية" نظرية قائمة بذاتها.

الإقترابات التي تبنتها النظريات الخارجية

باستعراض النظريات الخارجية للتنمية، نلحظ أنها تبنت اقترابين لتفسير فواعل التنمية وتوجهاتهم. الاقتراب الأول هو الاقتراب البنائي الوظيفي، والاقتراب الثاني هو الاقتراب الليبرالي الجديد. بعبارة أخرى، إقتراب الدولة مقابل اقتراب السوق.

1 – اقتراب الدولة. حيث شهدت فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين اهتماما بوجود دور مركزي للدولة في التنمية وفي تنظيم الأسواق. فالدولة قادت عملية التصنيع في إنجلترا وروسيا. فلا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي إلا من خلال توجيه الدولة لرأس المال. وهو الاقتراب الذي تبنته دول أمريكا اللاتينية ومعظم الدول الافريقية عقب حصولها على الاستقلال. حيث قامت الدولة بتطبيق خطط تنموية خمسية. Hariss, Jorhn, , 1966 pp.13-15

2 – الاقتراب الليبرالي الجديد: اقتراب السوق. حيث تم الترويج لهذا الاقتراب في سبعينيات القرن العشرين، تحديدا عقب حرب كتوبر ١٩٧٣ بسبب ارتفاع أسعار النفط. وهو ما دفع محافظ البنك الفيدرالي آنذاك " بول فولكر" إلى رفع سعر الفائدة للتغلب على المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي. وقد انعكس هذا القرار على دول أمريكا اللاتينية ومنها المكسيك التي شهدت أزمة مديونية عالمية خلال الفترة من ١٩٨٢-١٩٨٤. حيث قامت ببعض الإصلاحات الهيكلية من أجل ضمان تدفق المساعدات من المؤسسات المالية الدولية. وشملت تلك الإصلاحات خفض الانفاق الحكومي والتحرر الاقتصادي والخصخصة. وقد كان الهدف من هذا البرنامج الذي عُرف باسم " برنامج التكيف الهيكلي" الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد. Harriss, John, 1966, pp.22-23

الجزء الثاني: الانتقال من النظرية إلى النموذج

يوجد اختلاف بين النموذج والنظرية. فهناك اتفاق بين الفلاسفة على البعد المجازي للنظرية مقابل البعد العملي التطبيقي للنموذج. فعلى الرغم من اشتراك كل من النظرية والنموذج في وجود المفاهيم والاصطلاحات، فإن النموذج يهتم بالتحقق من النظرية في الواقع. فكل مفهوم لابد وأن ينتمي إلى نظرية. ولكل مفهوم تعريفان، الأول تعريف رسمي أو بنيوي، والثاني أدائي وعملي. وقد يحدث تباين أو عدم تطابق بين أداء أو تطبيق المفهوم مع النظرية. Reese, Hayne W., Overton, Willis F., 1970, p.118

وعند استعراض النموذج يكون الاهتمام بالتعريف العملي الأدائي، بمعنى أداء وانعكاس الفكر التنموي على المجتمع. وتعتبر نماذج التنمية مسارات يتم اتباعها من أجل تحقيق التنمية، حيث تستند تلك المسارات إلى مجموعة من الأنشطة والرؤى فيما يتعلق بوظيفة وتطور النظام الاجتماعي والسياسي الاقتصادي.

وفي هذا الجزء سيتم استعراض نماذج تنموية غير أوروبية، والنموذج التنموي المصري والنموذج التنموي المغربي.

أمثلة لنماذج تنموية دولية من خارج المركز الأوروبي

ظهرت منذ نهاية القرن العشرين نماذج تنموية خارج المركز الأوروبي، شكلت مرجعية لخطط وسياسات التنمية في الدول العربية. وفي هذا الجزء سيتم استعراض ثلاثة نماذج تنموية، هي، نموذج التنمية في رواندا، نموذج التنمية في ماليزيا ونموذج التنمية في الصين.

1 – نموذج التنمية في رواندا. وتعرف باسم " التنمية الصاعدة" بعد سنوات من الصراع القبلي والحرب الأهلية التي تسببت في إبادة مليون شخص. وترتكز التنمية في رواندا على بناء حوكمة تتمحور حول المواطن. وذلك من خلال الحد من الفقر وتحقيق الانفاق الحكومي الفعال وتقديم خدمات تتسم بالكفاءة والفعالية والمساءلة، وتمكين الأفراد من المشاركة، وتطبيق اللامركزية. أما بالنسبة لفواعل التنمية، فترتكز على الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية. وذلك عبر آلية تُعرف باسم " آلية العمل المشترك". (سباش، ليندة، التجربة الرواندية في حوكمة التنمية بين الإنجازات الاقتصادية والسياسية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد ١٥، العدد ١، ٢٠٢٢، ص ٣٩٦) وقد ساهمت تلك الآلية في تنسيق السياسات الاقتصادية لزيادة الصادرات وتحقيق معدل نمو وصل إلى ٧٪ عام ٢٠١٩. Kadozi, Edward, 2019, p .5 ورغم ما سبق، فإن تمويل السياسات التنموية يعتمد على المعونات الأجنبية الخارجية. Molt, Peter, 2017, p.60

ويمكن القول بأن رواندا تبنت اقتراب "حوكمة إقتصادية للتنمية" مدفوعا بتوجهات وتمويل المؤسسات الدولية ويبتعد عن اقتراب دور الدولة كفاعل تنموي إلى دور كبير لاقتصاد السوق.

2 – نموذج التنمية في ماليزيا. قام النموذج التنموي في ماليزيا على عدد من الركائز، على رأسها تطوير مفهوم التنمية من مفهوم يرتكز على النمو الاقتصادي والاعتبارات النقدية إلى مفهوم للتنمية الاجتماعية المرتكز على عدالة توزيع الثروة. بالإضافة إلى إعادة دراسة نمط العلاقات الدولية التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة. كما توجهت التجربة الماليزية شرقاً وليس غرباً. وهو ما أسماه "مهاتير محمد" " الاتجاه شرقاً" من خلال الاستفادة من التجربة اليابانية بالاهتمام بالثروات البشرية المتنوعة من جانب، وتطوير الاقتصاد التقني من جانب آخر. كما طبقت ماليزيا برامج للخصخصة من منطلق اجتماعي. حيث ساعدت تلك البرامج على تقليص التباين المادي بين المواطنين الأصليين والمواطنين غير الأصليين، فضلاً عن تعامل الدولة مع أصحاب الأعمال معاملة قائمة على المصلحة المشتركة، حيث شاركت القطاع الخاص من أجل تسريع عملية التنمية. (عباس، عائشة، الدسوقي، نهى، ٢٠١٩، صص ١٦٨،١٦٩). كما قامت ماليزيا بوضع " استراتيجية اللحاق التكنولوجي" لتطوير القدرات التقنية للمصانع وللعاملين بها. Yap, Su Fei, Lai, Mun-Chow, 2004, p.59

3 – نموذج التنمية في الصين. وضعت الصين برنامجاً للتنمية " الصين ٢٠٥٠" يستند إلى خمسة محاور، هي الحد من الفقر من خلال التنمية الكيفية لحوالي ١،٣ مليار نسمة وتحسين المستويات المعيشية وتحقيق التنمية العادلة والمتوازنة وزيادة متوسط الدخل الفردي. وتطوير التكنولوجيا والابتكار والتوسع في التصنيع لتحقيق النمو الاقتصادي على أساس حرية السوق. وتقود الدولة هذا النموذج في إطار رؤية متطورة للماركسية اللينينيه. ويهدف النموذج إلى مضاعفة الناتج القومي الإجمالي كل ثماني سنوات وتطوير التكنولوجيا والابتكار. Ramay, Shakeel, Babur, Aimen, 2020, pp.9-10

وانعكس ذلك في زيادة الانفاق الحكومي والخاص على البحث العلمي والابتكار بما ساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي ب ١٧،٦٪ خلال الفترة من ١٩٥٣-٢٠٠٢. Wang, Huachun, Wu, Dingchang, 2015, p.811 كما تسعي الدولة في أطار خطتها لمكافحة الفقر إلى زيادة المراكز الحضرية في المناطق الريفية بمعدل ٣٪ سنوياً، إلا أنه بسبب تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠ انخفض معدل نمو المراكز الحضرية من ١،٤٪ إلى ٠،٨٪ سنوياً. ويُتوقع أن ينخفض في الفترة من ٢٠٢٢-٢٠٣٠ إلى ٠،٦٪. Wang, Xiaolu, Zhou, Yixiao,

Forecasting China's Economic Growth by 2020 and 2030, in, Song, liang (ed.), China's New Sources of Economic Growth, ANU Press, pp.77-78

بناء على ما سبق يمكن القول بأن نموذج تنمية "الصين ٢٠٥٠" ليس نموذجاً تنموياً مستقلاً، بل يرتكز على محددات التنمية في نظرية التحديث الغربية التي ترتكز على النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر والتحضر، والتصنيع.

النموذج التنموي الافريقي " أجندة ٢٠٦٣"

وضع الاتحاد الأفريقي أجندة التنمية ٢٠٦٣ للقارة الأفريقية وفق رؤية تنموية لمصلحة كافة الأفارقة ومن أجل الشعوب الأفريقية، وهو شعار أجندة ٢٠٦٣. وعلى الرغم من أن الشعار يوحي بملكية الأفارقة للنموذج التنموي، غير أنه يستخدم مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما يعتبر الاتحاد الافريقي أن أجندة ٢٠٦٣ هي استكمال للكفاح الافريقي من أجل التحرر وتقرير المصير في إطار " الافريكانية" والنهضة الافريقية. وتم وضع أهداف الاجندة التنموية وهي، تحقيق الاستقرار والرفاهية والتكامل الأفريقي استرشادا بالثقافة والتاريخ الأفريقي، بالإضافة للاستفادة من الثروة البشرية الافريقية في تحقيق النمو. كما أشار الاتحاد الأفريقي إلى أن العولمة والتحولات العالمية والثورة التكنولوجية تفتح آفاقاً كبيرة للدول الأفريقية للقضاء على الفقر، خاصة وأن معظم الدول الأفريقية تعمل وفقاً لاقتصاد السوق مما حفز النمو الاقتصادي وساعد على جذب الاستثمارات. بالإضافة للإنجاز الذي حققته الدول الأفريقية في التخلص من الاستعمار. (Africa 2063

جدير بالذكر أن معدلات النمو الاقتصادي للدول الأفريقية جنوب الصحراء خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٩ بلغت حوالي ٤.٣٪ علماً بأن معدل النمو عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ بلغ ٢.٦ و٢.٧ على التوالي وهي الفترة الزمنية التي سبقت انتشار جائحة كورونا، (https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=ZG , GDP growth annual 100% sub-Sahara Africa, and Matthews, Sally, 2004,p.378 وهي معدلات نمو ضعيفة مقارنة بتصريح الاتحاد الأفريقي حول الإنجازات التنموية التي حققتها دول القارة الافريقية،

الجزء الثالث: فلسفة التنمية في الدول العربية

يصعب القول بوجود فلسفة أو توجه فكري واضح للتنمية في الدول العربي، مثلما يصعب الجزم بتفرد دولة أو إقليم بنموذج تنموي خالص لاعتبارات التداخل الحضاري والفكري والثقافي. فإذا كانت نظريات النمو الاقتصادي والتحديث والنظام العالمي نشأت وطبقت في الغرب فلا يعني ذلك عدم تأثرها بالتطورات الاجتماعية والسياسية والثقافية في دول العالم الثالث، هذه التطورات التي ساهمت في تطوير تلك النظريات أو نقدها أو بناء نظريات جديدة.

حيث قام " دانيال ليرنر " في تحليله لمحددات تجاوز المجتمع التقليدي والتحديث بالبحث في أسباب تخلف دول الشرق الأوسط وعقبات الانتقال لمجتمع حديث في تركيا ولبنان ومصر وسوريا والأردن وإيران.

واستخدم "ليرنر" في دراسته لتركيا متغيرات للتحديث كحدوث تغيير اجتماعي من خلال الانتقال من نمط الحياة التقليدي إلى نمط حياة حديث، وتأسيس بنية تحتية تسمح بانتقال الأفراد، وتوافر الاتصالات بين المناطق الريفية والحضرية وقطع الأوصال مع اللغة التقليدية بحروفها الهجائية وفق نموذج " كمال أتاتورك " في التنمية. ومثلت الفترة من ١٩٢٥ – ١٩٥٠ مرحلة الانطلاق نحو المجتمع الحديث. Lerner, Daniel, 1958, p.113 فلم يكن النموذج التنموي التركي مدفوعاً باقتصاد ريعي مثل دول الخليج أو باعتبارات أيديولوجية مثل مصر وسوريا.

و في دراسته للمجتمع اللبناني، أشار "ليرنر" إلى أن المجتمع اللبناني لديه خصائص تحديث مقارنة بالمجتمعات العربية الأخرى، حيث اعتبر لبنان أكثر دولة حديثة في المحيط العربي رغم افتقارها للموارد الطبيعية مقارنة بتركيا، كما لا يمتلك نظما حديثة في الزراعة والري كمصر. كما ترتفع نسبة الحضر في لبنان مقارنة بقاطني المناطق الريفية، كما لدي لبنان اتصالات بالغرب من خلال تواصل مسيحيي لبنان مع الكنائس الغربية. كما يوجد تأثير للمهاجرين اللبنانيين في الدول الغربية، بالإضافة لتعدد الهويات وانتماء اللبنانيين لعدد من الحضارات كالبيزنطية والفينيقية والمسيحية الرومانية والغربية والتي تنافست مع الهوية العربية الاسلامية. كما سيطر مسيحيو لبنان على مراكز التثقيف والتنوير المتمثلة في المدارس والصحافة والتجارة. ووصف "ليرنر" نموذج لبنان في التحديث بأنه يتكون من نموذجين متعايشين Lerner, Daniel, 1958, pp.169-171

لهذا يمكن القول إن النموذج التنموي في لبنان ارتكز على العوامل الثقافية والدينية التي ساهمت في تحديثها.

أما بالنسبة للنموذج المصري، فقد قام" ليرنر" بتحليل النموذج التنموي المصري في النصف الأول من القرن العشرين، حيث وصفه بأنه "نموذج يدور في حلقة الفقر الشريرة"، ويحتاج لإنجاز ضعف ما ينجزه أي مجتمع في وقت قصير للغاية من أجل التحديث. كما أشار إلى أن أهم عقبات التنمية في مصر تتمثل في عدم رشادة النخبة السياسية في تحديد أهداف التنمية وفقا للموارد وللقدرات المتاحة. وأن المشروعات التنموية المادية الكبرى كسد أسوان أو القومية العربية المدفوعة بريادة وقيادة الشرق الأوسط. Lerner, Daniel, pp.169-171p.214وقد لاحظ " ليرنر" أن التنمية في مصر لا تتبع خطا واضحاً، فلا توجد تنمية للبنية التحتية ، وهناك فصل بين الريف والمدن كما يتركز معظم السكان في المناطق الريفية، ولم تضع النخبة سياسة للتحضر. كما يستوعب النشاط الزراعي التقليدي أغلب العمالة، فبين كل عشرة أشخاص يوجد شخص يعمل في القطاع الزراعي والتسعة الأخرين يعملون في مهن غير منتجة. وقد شبه بنية المجتمع المصري بالساعة الرملية، حيث يقبع الرمل (المجتمع) في القاع بسبب ضعف الدخول وانعدام الإنتاج. وقد رأي " ليرنر" أن مصر في خمسينيات القرن العشرين تحتاج إلى برنامج تنموي تتركز فيه الاستثمارات في قطاعات إنتاجية. كما أن توزيع الدخول لابد وان يتسم بالعقلانية، أي بين الاستهلاك وإعادة الاستثمار، بالإضافة لضرورة إشراك الخبراء في تشييد وإدارة نظم ري حديثة. وانتقد " ليرنر " نموذج " عبد الناصر " في التنمية الذي يقوم على ثورتين: ثورة الاستقلال السياسي والثورة الاجتماعية المتمثلة في الصراع الطبقي. حيث رأى أن شروط حدوث الثورتين غير متحققة بسبب بنية المجتمع المصري التقليدية. Lerner, Daniel, 1958, pp.221-227

النماذج التنموية في مصر والمغرب

تم اختيار التجربة التنموية للملكة المغربية لمقارنتها مع التجربة التنموية المصرية لعدد من الأسباب، أولها أنها دولة عربية لها سمات حضارية وثقافية واجتماعية متشابهة مع السمات المصرية، كما تشكل الثقافة بعنصريها اللغة والدين وثقلهما في التأثير في المجتمع المغربي قاسماً مشتركاً مع الثقافة المصرية. كما توجد لدي المغرب جماعات ثقافية فرعية كالأمازيغ تتحدث لغات محلية شبيهة بجماعات ثقافية لها خصوصيتها اللغوية في غرب وجنوب مصر. بالإضافة لانتماء البلدين لقارة أفريقيا وخضوعهما للاستعمار الفرنسي الذي طبع ثقافة البلدين بدرجات متباينة. كما تشترك كل من مصر والمغرب في التواصل الثقافي والحضاري مع الدول الأوروبية بآليات

متنوعة مما انعكس على رؤيتيهما للتحديث والتطوير. كما تم اختيار المملكة المغربية بسبب معدلات التنمية التي حققتها خلال العشرين سنة الأخيرة، والتي يمكن استلهام الدروس منها.

1 – سمات نموذج التنمية المغربي

تأسس التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع التقليدي تاريخياً على تحقيق التوازن بين الموارد ووسائل الإنتاج والبنية الاجتماعية. فاتسم تدبير الشئون السياسية والاقتصادية بمشاركة مجتمع القبيلة من خلال أسلوب التشاور والتراضي. وفي مرحلة الاستعمار تم العمل على تفكيك تلك البنية التقليدية عبر إنشاء الدوائر والمدن التي يرأسها مراقبين مدنيين من الاستعمار (الحماية الفرنسية) أو الأهالي لإدارة الشئون المحلية والقيام بمشاريع لصالح الأهالي تمهيداً لتحديث و" تحضير " المجتمع المغربي في كافة المجالات. وفي مرحلة ما بعد الاستقلال، أي منذ ١٩٥٦، تم وضع نظام الجماعات المحلية التي شكلتها السلطة السياسية وعملت بموجب " الميثاق الجماعي " لسنة ١٩٧١ كإطار مؤسسي لإدارة المناطق المحلية. ثم تم إعادة إصدار " الميثاق الجماعي" عام ١٩٧٦ ليوسع من الاختصاصات الإدارية والاقتصادية للجماعات المحلية. وبالتالي برزت الجماعة المحلية كمحرك ثقافي وسياسي ومؤسسي لعملية التنمية في ظل انتشار الفقر والأمية. (أتلاتي، طارق، التنمية المحلية بالمغرب: من الجهوية الإدارية إلى الجهوية السياسية، صص ٣٩–٤٢ https://scholar.cu.edu.eg/?q=mmyoussif/files/ltnmy_lmhly_blmgrb_04.pdf

ويؤرخ الباحثون لبدء مشروع التحديث في المغرب بنهاية القرن العشرين بعد التحول الديمقراطي النوعي الذي شهدته المغرب عام ١٩٩٩ وحدوث توافق سياسي بين المؤسسة الملكية والأحزاب. وقد اعتبر الإصلاح السياسي مدخلاً لإصلاحات متتالية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. حيث تم سن قانون الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية، كما صدر قانون العمل وقانون الإدارة المحلية لتكريس اللامركزية الحوكمة السياسية والاقتصادي والادارية كأحد مقومات التنمية. واستند النموذج التنموي الجديد على تقسيم الأقاليم المغربية إلى مراكز حضرية تمتد لجبال الأطلس والصحراء في المغرب في إطار الحفاظ على وحدة الأراضي المغربية. (أتلاتي، طارق، ص ٤٥) كما هدف هذا التقسيم إلى تحقيق التنمية المستدامة لكافة الأقاليم بما فيها الأقاليم الجنوبية التي حصلت على حكماً ذاتياً بموجب " المبادرة المغربية حول الحكم الذاتي".

قاعدة-المعلومات/قواعد-المعلومات-حول-قضية-الصحراء- https://www.ires.ma/ar
html.المغربية/معجم/المبادرة-المغربية-للحكم-الذاتي-الموسع-في-جهة-الصحراء-٢٠٠٧

ويمكن إيجاز سمات النموذج التنموي الجديد -والذي بدأ مع نهاية القرن العشرين- والمدفوع بإصلاحات سياسية في الاتي:

- الاستناد إلى الديمقراطية المحلية
- الاستناد إلى اللامركزية
- تطبيق الحوكمة الاقتصادية والسياسية
- السماح بمشاركة المجتمعات المحلية مع السلطة وعدم إقصاء الأولى من تطبيق النموذج التنموي
- الحفاظ على الأصالة بجانب التحديث.

النموذج التنموي المغربي في الألفية الثالثة

قرر الملك محمد السادس عام ٢٠٢٠ تشكيل لجنة عُهد إليها بمهمة تقييم التجربة التنموية في المغرب بهدف وضع نموذج تنموي جديد. وقد وضع آلية سميت باسم " اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي" لمناقشة مستقبل التنمية في المغرب وصياغة نموذج جديد. وتم تحديد مهام اللجنة في أنها تقيم وتستبق وتستشرف المستقبل، وتؤسس على ما تم إنجازه في المجالات التنموية المختلفة في المغرب. وتتبنى اللجنة اقتراباً تشاركيا وشفافاً في النقاش وطرح الرؤى، يأخذ بعين الاعتبار توقعات المواطن والظروف الدولية الجديدة. وتتكون اللجنة من خمسة وثلاثين عضواً من تخصصات متنوعة تشمل الاقتصاد والقانون والسياسة والتكنولوجيا ورجال أعمال ومسئولين حكوميين وممثلين عن المغاربة المهاجرين في الجامعات والأعمال والشركات الدولية. وأولت اللجنة اهتماما خاصا بالتوجهات الرئيسية للتنمية والإصلاح متمثلة في تنمية قطاعات التعليم والصحة والزراعة والاستثمار والنظام الضريبي. كما قامت اللجنة بتنظيم جلسات حوار واستماع مع كافة الأطراف (أحزاب، نقابات، ممثلي المجتمع المدني) من أجل التشاور وحصر الأفكار والمقترحات (حوالي ٦٦٠٠ مقترح). وقام أعضاء اللجنة بثلاثين زيارة ميدانية، و٧٠ لقاء بالحضور أو استخدام التقنيات عن بعد، كما عقدوا ١١٣ ورشة عمل. كما عملت اللجنة على تخصيص منصة حوارية الكترونية للراغبين في التقدم بأفكار ومقترحات، حيث وصل عدد

المتفاعلين عام ٢٠٢٠ إلى حوالي عشرة آلاف شخص. https://www.maroc.ma/ar/la-csmd-une-structure-pour-aborder-l'avenir-avec-sérénité-et-assurance/أخبار

وقد أشار التقرير الصادر عن اللجنة إلى مكونات المشروع التنموي الإصلاحي الذي نفذته المغرب قبل تشكيل اللجنة، أي قبل ٢٠١٩، حيث ضم المشروع سياسات للإصلاح الاقتصادي، ومشروعات حماية اجتماعية ورعاية صحية ومشروعات لاستدامة الموارد الطبيعية. وانتقد التقرير التطبيق العملي لهذه المشروعات من حيث ما حققته من أهداف ومن حيث تقبل المغاربة لها. مما أسفر عن فقدان المغاربة الثقة في المؤسسات القائمة على تنفيذها. وتمحورت الانتقادات الموجهة للمشروع التنموي ما قبل ٢٠١٩ حول اعتبارات غياب التنسيق بين الرؤية التنموية والسياسات، بالإضافة لعدم تكامل السياسات. وبطء إجراءات التكيف الهيكلي للاقتصاد، ومحدودية قدرات القطاع الحكومي لتقديم خدمات حكومية كفء. وضعف حكم القانون وتطبيق العدالة، وعدم توافق القوانين مع الواقع الاجتماعي. (تقرير النموذج التنموي الجديد: ٢٠١٩، ص ٦ https://csmd.ma/documents/الملخص.pdf

وقد أشارت اللجنة إلى أن النموذج التنموي الجديد يتضمن مطالب المغاربة، وتتمثل في تقوية الاقتصاد الوطني لخلق قيمة مضافة وحماية الأسواق المغربية من الواردات الخارجية، وتوفير فرص عمل وضمان تكافؤ الفرص. بالإضافة لحاجة المواطن لخدمات حكومية جيدة في قطاعات الصحة والتعليم والنقل. كما دفعت جائحة كورونا إلى المطالبة بالاعتماد على الذات في إنتاج المواد والخدمات الأساسية. كما شملت رؤية المواطنين للنموذج التنموي الجديد ضرورة احترام الحريات السياسية باعتبارها من شروط التنمية الناجحة. (تقرير النموذج التنموي الجديد: ٢٠١٩، صص٥-٩ https://csmd.ma/documents/الملخص.pdf

وعليه، يهدف النموذج الجديد إلى تحقيق البناء الذاتي من خلال خلق الثروة وتوزيعها بشكل عادل، ووضع الانسان المغربي في صلب عملية التنمية. (بالمليح، عادل، ٥ /١/ ٢٠٢٠،)

وإذا كانت المملكة المغربية قد وضعت نموذجاً تنموياً من داخل المغرب ومتماشياً مع الاحتياجات والمطالب المغربية، غير أنه وإن كان نموذجاً مستقلا في جانبه الأدائي والتطبيقي، ورافضاً للتبعية نظرياً، فإنه غير

مستقل في جانبه الهيكلي، حيث تشير مكوناته إلى صعوبة تحقيق التنمية بدون تحرير الاقتصاد المغربي والاندماج في السوق العالمي.

2 – سمات النموذج التنموي المصري

عرفت مصر عقب حصولها على الاستقلال وخلال مراحل تاريخية متتالية عدداً من النماذج التنموية. وجاءت عملية التأصيل لكل نموذج بعد دراسة سمات وفواعل كل نموذج، وذلك من خلال دراسة طبيعة دور الدولة، وعلاقة الدولة بالقطاع الخاص، والمساحة الثقافية والاجتماعية والسياسية التي يعمل فيها المجتمع المدني.
لم تطبق مصر نموذجاً تنموياً واحداً منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى الوقت الراهن. كما تباينت الروافد الفكرية للنماذج التنموية المطبقة. وعليه، سيتم تقسيم النموذج التنموي المصري إلى خمسة نماذج لأربعة مراحل زمنية. النموذج التنموي الأول خلال القرن التاسع عشر، النموذج التنموي الثاني يمتد من مرحلة الاستقلال وحتى سبعينيات القرن العشرين. ويمتد النموذج التنموي الثالث من الثمانينيات وحتى عام ١٩٩١. أما النموذج التنموي الرابع فيمتد من ٢٠٠٤–٢٠١٠، في حين يمتد النموذج التنموي الخامس من ٢٠١٤ –٢٠٢١.

النموذج التنموي الأول خلال القرن التاسع عشر (نموذج بناء اقتصاد مستقل)

كانت الحملة الفرنسية هي الجسر الذي ربط المجتمع المصري بالسوق الرأسمالي العالمي بعد أن صارت مصر موضوعاً ومحلاً لتنافس القوى الرأسمالية الاستعمارية آنذاك متمثلة في إنجلترا وفرنسا. وقامت الحملة الفرنسية بوضع نموذج تنموي لفرنسا عبر مصر تجسد في دراسات جاء في مقدمتها كتاب " وصف مصر" بتحويل مصر لمزرعة تمد الصناعات الفرنسية بالمواد الأولية. فقامت بتنظيم الأراضي والري ووضع نظام ضريبي وحصر الموارد الأولية للسيطرة على الفائض الاقتصادي. وذلك بالسيطرة على المماليك والأعيان وأصحاب الحرف في مصر. (زكي، محمد عادل، ٢٠١٤، ص ٢٠)
وعندما تولى محمد علي حكم مصر عام ١٨٠٥ بعد خروج الحملة الفرنسية، حل محلها في السيطرة على الأراضي الزراعية وإنهاء ملكية المماليك والاعيان، بالإضافة إلى تركيز إدارة الاقتصاد في يده لإحداث نهضة اقتصادية وعسكرية. حيث احتكر محمد علي محاصيل الأرز والحبوب والقطن والنخيل والحرير، واحتكر صناعات المسكوكات الذهبية والفضية. وقد مثلت أرباح الاحتكار جزءا يسيراً مقابل عوائد نقل الحبوب والضرائب

العقارية ودخل الحكومة من جمارك الإسكندرية والسويس والقصير وأسوان. ص ٢٥ كما انخفضت إيرادات الأراضي بسبب قيام محمد علي بتوزيع أراضي على كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش. وعُرفت باسم الأبعاديات. واستمر نظام منح الابعاديات في عهد إسماعيل باشا حتى نهاية عام ١٨٧٠. (بركات، علي، ١٩٧٧، ص ٣٣

كما عمق إسماعيل باشا من اندماج مصر في الاقتصاد العالمي من خلال إصلاح التشريعات التجارية لتسهل عملية الاندماج، فأنشأ الغرف التجارية وسن قوانين الصرافة، مقام بمد شبكات المواصلات والبريد. (زكي، محمد عادل، ٢٠١٤، ص ٣٥)

لقد عرفت تلك الفترة محاولة بناء نظام اقتصادي رأسمالي مستقل لخدمة السوق الرأسمالية تقوده الدولة المحتكرة للإنتاج وللتجارة. وشهدت مصر خلال الفترة من ١٨٠٥–١٨٤٠ تحسن وزيادة في الإنتاج الزراعي والصناعي وخلق قيمة زائدة لصالح المجتمع. ومع نهاية القرن التاسع عشر مثلت الزراعة محور النشاط الاقتصادي المصري، فزادت مساحة الأطيان الزراعية من ٥ إلى ٧ مليون فدان. كما توسعت زراعة القطن والمؤسسات المرتبطة بزراعته كالمعارض الزراعية والمدارس الزراعية والمعارض الزراعية. ومع مطلع القرن العشرين قام بنك مصر بإنشاء شركات حكومية وشركات قطاع خاص لغزل القطن وتصديره كالشركة المصرية لتصدير الأقطان في ١٩٣٠، وشركة مصر للحرير الصناعي عام ١٩٤٧. Davis, Eric, 1983, p.134 في حين تم قبلها تأسيس شركة مصر للكتان عام ١٩٢٧ برأسمال أجنبي ومحلي.. علماً بأن رأس المال كان مملوكاً للأعيان والأجانب. ص ٤٢ كما تأثر الاقتصاد المصري سلباً بأزمة بورصة القطن في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣١ والتي صاحبتها أزمة ديون عقارية لعدم قدرة الفلاحين والملاك على سداد الضرائب بسبب تراجع زراعة القطن. (شلبي، علي، ٢٠٠٦، صص ٧٠–٧١)

النموذج التنموي الثاني بعد الاستقلال وحتى سبعينيات القرن العشرين (نموذج تنموي مركزي تقوده الدولة)

اتسم النموذج التنموي المصري في فترة الخمسينات حتى السبعينيات بأنه نموذج تنموي زراعي –صناعي مدفوع باعتبارات أيديولوجية تقول بضرورة قيام الدولة بقيادة بتوجيه وقيادة عملية التنمية. فقامت الدولة بالسيطرة على رأس المال ووسائل الإنتاج عن طريق التأميم. كما سيطرت على الصناعة وتقديم الخدمات. كما زاد مساهمة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي من ١٥٪ عام ١٩٥٢ إلى ٢٢٪ عام ١٩٧٠، من خلال توسيع القطاع

الصناعي المملوك للدولة. فتمكنت المصانع المصرية من إنتاج السيارات وعربات السكك الحديد والديزل والأجهزة المنزلية وإطارات السيارات. كما تم تصدير غزل القطن والأقمشة القطنية والأثاث والإطارات والأسمنت. كما زادت الصادرات من السلع نصف المصنعة إلى السلع تامة الصنع. وحقق الاقتصاد المصري فائضاً بعيداً عن السوق الرأسمالي العالمي. حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ١٣٧،٩ مليون جنيه في ١٩٥٢ إلى ٥٤٥ مليون جنيه في ١٩٧٥. (زكي، محمد عادل، ٢٠١٤، صص ٤٤-٤٥)

النموذج التنموي المصري الثالث في منتصف السبعينيات (نموذج تنموي منفتح وتابع)

وضع الرئيس السادات نموذجاً تنموياً منفتحاً على التجربة الغربية الليبرالية من حيث التوسع في استيراد السلع الاستهلاكية من الدول الرأسمالية الغربية ومنح التوكيلات التجارية الأجنبية، وتشجيع طبقات الرأسماليين والتجار. (حسين، عادل، الاقتصاد المصري من الاستقلال للتبعية ١٩٧٤-١٩٧٩، القاهرة، دار الكلمة للنشر، ٢٠٠٦، ص ٤١). واعتبر السادات أن النموذج الغربي هو النموذج الملائم للتنمية والتحديث. وقد أسفر هذا النموذج عن تبلور طبقتين، إحداهما في الريف متمثلة في أغنياء الفلاحين ومتوسطي الفلاحين، والثانية في المدن متمثلة في الرأسمالية المحلية والتجار والبيروقراطيين. وقد قاد عملية التنمية الدولة بالتعاون مع طبقة الرأسماليين التجاريين. (حسين، عادل، ٢٠٠٦، ص ٤٧)

وقد تسبب هذا النموذج في إعادة الاقتصاد المصري للاندماج مرة ثانية في الاقتصاد العالمي، مما ساعد على تسرب القيمة الزائدة المنتجة إلى الدول الأجنبية التي يتم استيراد السلع الاستهلاكية منها. كما لم تعرف هذه الفترة توسعاً في الإنتاج الزراعي أو الصناعي.

النموذج التنموي الرابع من الثمانينيات وحتى ٢٠١٠ (نموذج التنمية المختلطة التابعة)

أعلن الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك في بداية حكمه عن خطة التنمية في مصر يقع تحقيق النمو الاقتصادي في جوهرها. وعلى مدار ٣٠ عاماً من الحكم شهدت الخطة تحولاً كميا ونوعياً، وتدرجاً في السياسات التنموية، وتنوعاً في الفواعل التي تقود التخطيط والتنفيذ. ويمكن تقسيم الخطة إلى ثلاث خطط أو مراحل، تتكون كل مرحلة من عشرة سنوات.

عُرفت الخطة الأولى بالخطة الاجتماعية الاقتصادية من ١٩٨٣– ١٩٨٧، وكان من أهم سماتها أنها وضعت تقديرات لمعدلات النمو في الإنتاج المحلي بمعدل ٤٦،٦ ٪ وبمتوسط سنوي ٧٪، وأن ينمو الاستهلاك الكلي (حكومي وخاص) بمعدل سنوي ٥،٧٪، ويقدر برنامج الاستثمارات ب ٣٥،٥ مليار جنيه منه ٢٧ مليار جنيه استثمارات حكومية. وقد تم توجيه ٨٩٠ مليون جنيه للاستثمار في القطاع الزراعي، و٢٨٤٤ مليون جنيه في الكهرباء، و ١٨٣١ مليون جنيه في الري والصرف، مقابل ٨٩٠ مليون جنيه للتعليم و٦٢٥ مليون جنيه للصحة. (قانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٣).

وكان معدل نمو الناتج القومي الإجمالي خلال هذه الفترة قد وصل إلى ٦،٥ ٪ عام ١٩٨٦ ثم انخفض عام ١٩٨٩ ليسجل ٤،٥٪، حيث وضعت الحكومة المصرية حزمة من الإصلاحات يتم تنفيذها خلال الفترة من ١٩٨٨–١٩٩٢ لعرضها على صندوق النقد الدولي مكونة من خمسة عناصر، هي، خفض الإنفاق الحكومي، وإصلاح سعر الصرف لخفض العجز في ميزان المدفوعات، وزيادة الفائدة لجذب المدخرات والاستثمارات، وخفض الدعم وتحسين استهدافه، ثم خصخصة الشركات الحكومية لإعادة تسعيرها وفقاً لسعر السوق ولتوفير السيولة. إلا أن الحكومة لم تستطع تنفيذ العناصر الخمسة، حيث ارتفع معدل التضخم من ١٦٪ إلى ٢١٪ عامي ١٩٨٩، ١٩٩١ على التوالي، كما وصل عجز ميزان المدفوعات عام ١٩٨٩ إلى ١٨،٥٪ ولم تستطع الحكومة خفضة إلا بنسبة بسيطة لم تتجاوز ١٧،٢٪. بالإضافة للانخفاض الكبير في معدل النمو من ٤،٧٥٪ عام ١٩٨٩ إلى ١،٠٨ ٪ عام ١٩٩١. Hammam, Rasha , 2010, p.5

وإذا كان هذا النموذج قد وضع داخلياً وفي إطار خطة خمسية رسمية، إلا أن محدداته لم تغادر مدرسة التنمية المرتكزة على النمو الاقتصادي من أجل تمويل البنية التحتية والنشاط الزراعي وبعض الخدمات الاجتماعية.

وعُرفت الخطة التنموية الثانية بخطة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي خلال الفترة من ١٩٩١–١٩٩٦ . حيث وضع صندوق النقد الدولي بالتعاون مع الحكومة المصرية خطة مقابل قرض بلغت قيمته ٣٧٥ مليون دولار (الهيئة العامة للاستعلامات، مصر وصندوق النقد الدولي، https://www.sis.gov.eg/Story/227486/مصر-وصندوق-النقد-الدولي?lang=ar

وانخفض العجز في ميزان المدفوعات بنسبة١،٥٪ وانخفض معدل التضخم ب ٧٪، وزاد معدل النمو فوصل إلى ٥٪. كما انخفضت نسبة البطالة من ٩،٦٪ عام ١٩٩٢ إلى ٨،٤٪ عام ١٩٩٦. Hammam, Rasha

2010, pp.5-6 , وقد حفز هذا التطور الحكومة المصرية لتوقيع اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض من الصندوق بقيمة ٤٣٤ مليون دولار، كما قام نادي باريس بإلغاء ٥٠٪ من القروض المستحقة لدي دول نادي باريس. وذلك في إطار إتفاق الشراكة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية حول النمو الاقتصادي والتنمية. حيث توقع الصندوق أن يصل معدل النمو إلى ٦٪ بحلول عام ١٩٩٨. غير أن الفترة الممتدة من ١٩٩٩– ٢٠٠٣ شهدت عدم استقرار سياسي في مصر بفعل الهجمات الإرهابية في الأقصر عام ١٩٩٧، وتداعيات هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ واحتلال العراق للكويت عام ٢٠٠٣ بما انعكس على قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق معدلات النمو السابقة. حيث زاد العجز في ميزان المدفوعات من ٠.٩٪ من الناتج القومي الإجمالي إلى ٣،٩٪ عام ١٩٩٩ ثم وصل إلى ٦،١٪ عام ٢٠٠٣. كما انخفض معدل النمو من ٣،٥٪ ١٩٩٧ إلى ١،٣٪ في ٢٠٠٣ مما دفع الحكومة لضخ أموال في مشاريع اقتصادية كبرى من خلال الاقتراض من البنوك المحلية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع كبرى. Dobronogov, Anton, Iqbal, Farrukh,Economic ,2005,p.8

وفي الوقت الذي اتخذت فيه الحكومة المصرية قراراً بتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي للتكيف الاقتصادي والإصلاح الهيكلي، قام المجتمع المدني متمثلاً في مؤسسة منتدى العالم الثالث بطرح " الوثيقة الفنية للمشروع البحثي مصر ٢٠٢٠" في عام ١٩٩٦. وساندت الحكومة المصرية هذا المشروع وقدمت له دعماً مالياً. حيث قدم المشروع رؤية متكاملة وشاملة لسيناريوهات التنمية في مصر استناداً إلى التوجهات الفكرية والسياسية لفواعل التنمية. وهدف المشروع إلى صياغة سيناريوهات بديلة لحركة المجتمع المصري والانسان المصري في مختلف المجالات، وبلورة منهج جديد في إدارة شئون الدولة والمجتمع المصري، بحيث ترتكز عملية صنع القرار على تحليل الواقع واستشراف المستقبل، واستثارة اهتمام المجتمع المصري بقضايا التنمية في المستقبل. وقد شملت مجالات المشروع: البيئة والسكان والغذاء والتصنيع والمصنوعات والمستوطنات البشرية والنقل والاتصال والتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي والحوكمة والثقافة والإعلام والتكامل الإقليمي والأوضاع العالمية. (العيسوي، إبراهيم، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠، ٢٠١٩)

الخطة التنموية الثالثة واستمرار توجه الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٠.

حيث استمرت الحكومة المصرية في الإصلاح الاقتصادي بتبني التوجه الليبرالي الجديد والتوسع في منح القطاع الخاص دور أكبر في تحقيق النمو. وقد شملت خطة الإصلاح تحرير التجارة، وإصلاح النظام المؤسسي والضريبي لتحسين مناخ الاستثمار مما انعكس على ارتفاع معدل النمو ليصل إلى ٧،٩٪ عام ٢٠٠٧، كما زادت الصادرات لتصل ل ٣١٪ من إجمالي الناتج القومي في نفس العام. كما انخفض عجز الموازنة ليصل إلى ٧،٨٪. Dobronogov, Anton, Iqbal, Farrukh, 2005,p.11 كما زاد الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية من ١٤،٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٣٦ مليار دولار عام ٢٠١٠. بالإضافة لتحسن بعض المؤشرات الاجتماعية مثل انخفاض معدل وفيات الأطفال من ٨١ /١٠٠٠ إلى ٢١/١٠٠٠ عام ٢٠١٠، كما تضاعف متوسط السنوات الدراسية من ٣ سنوات إلى ٦،٤ سنة في نفس العام. كما أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى انخفاض عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (٢ دولار في اليوم) ب ١٤٪. Khan, Mohsen, Milbert, Svetlana, 2013, p.2

تقييم النموذج التنموي للتكيف الاقتصادي والإصلاح الهيكلي عقب ٢٠١١.

قام صندوق النقد الدولي بنشر تقرير حول أسباب تراجع معدل النمو الاقتصادي وضعف الاقتصاد المصري، على الرغم من مساندته للإصلاحات الاقتصادية في الخطة التنموية الثالثة. وتم نشر التقرير عام ٢٠١٣. وقد أشار التقرير إلى عدم استفادة المواطن المصري من الإصلاحات الاقتصادية، حيث ظل ١٥٪ من إجمالي المواطنين يعيشون تحت خط الفقر. واستمر العجز في الموازنة حتى وصل إلى ٨،٢٪ عام ٢٠١٠. كما لم تقم الحكومة المصرية باستكمال برنامج الإصلاح الهيكلي برفع الدعم عن المحروقات وتطبيق ضريبة القيمة المضافة. كما وصلت نسبة الدين العام إلى ٧٣٪ من الناتج القومي الإجمالي عام ٢٠١٠. وانخفض معدل النمو ليصل إلى ٢،٢ ٪ عام ٢٠١٢. ,2013, Nelson, Rebecca, Sharp, Jeremy, pp.2-4ولم يشر التقرير إلى أية أخطاء هيكلية في البرنامج الاقتصادي أو إلى عدم ملاءمة النموذج التنموي المرتكز على إصلاحات الاقتصاد الكلي دون غيرها.

النموذج التنموي الخامس واستمرار توجه الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وقيادة الدولة لعملية التنمية ٢٠١٤-٢٠٢١

اتسم النموذج التنموي الخامس باستمرار سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بقيادة الدولة متمثلة في المؤسسة العسكرية والبيروقراطية المصرية بشكل رئيسي. وتركز اهتمام الخطة التنموية في تطوير البنية التحتية وقطاعات النقل والإسكان والزراعة. وعلى الرغم من البرنامج الطموح للتنمية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ والتي تخللتها جائحة كورونا، إلا أن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة جذبت الانتباه للبعد الاجتماعي للجائحة. وعلى الرغم من انخفاض معدل النمو من ٣،٦٪ إلى ٢،٨٪، IMF Egypt, p.2 إلا أن الحكومة أعلنت أنها ستستمر في الحفاظ على مسار الإصلاح الاقتصادي مع تقديم الرعاية والحفاظ على صحة المواطن. حيث قامت بزيادة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ب ٣٢،٣٪، كما زاد الانفاق على قطاع الصحة بنسبة ١٤،٧٪ وزاد الانفاق على برامج الحماية الاجتماعية بنسبة ٣٥،٦٪ . https://www.mof.gov.eg/ar/posts/media/605c4cf8decd990009fa6ca6/وزير%٢٠المال ية..%٢٠في%٢٠التقرير%٢٠«نصف%٢٠السنوى%٢٠للأداء%٢٠المالى»%٢٠٣%A%تراجع%٢٠العجز %٢٠الكلى%٢٠إلى%٢٠٣%٢C٦%٢٠AA%D9%وتحقيق%٢٠فائض%٢٠أولى%٢٠١٤مليار%٢٠ج نيه%٢٠خلال%٢٠٦%٢٠أشهر

كما انخفض معدل التضخم من ٩،٤٪ في ميزانية ٢٠١٨/٢٠١٩ ليصل إلى ٥،٧٪ في ميزانية ٢٠١٩/٢٠٢٠ و٢٠٢٠/٢٠٢١ وليرتفع في ميزانية ٢٠٢١/٢٠٢٢ ليصل إلى ٧.٥٪ https://www.imf.org/en/Countries/EG

ورغم التحسن في المؤشرات السابقة، إلا أنه تواكب مع زيادة في الدين الخارجي، حيث بلغ ٤٦.٥ مليار دولار عام ٢٠١٣، ثم انخفض إلى ٤١.٧ مليار دولار عام ٢٠١٤، قبل أن يرتفع في السنوات التالية، ليصل إلى ٨٤.٧ مليار دولار عام ٢٠١٦، ثم إلى ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٨، و١١٥ مليار دولار عام ٢٠١٩ Arab Republic of Egypt and the IMF, p.6، ثم وصل إلى ١٥٨ مليار دولار عام ٢٠٢١. ومن المتوقع ان تحصل مصر على قرض جديد في إطار اتفاقيات التسيير الائتماني بين مصر وصندوق النقد الدولي. وسيتأثر تمويل خطة مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ سلباً بسبب أعباء خدمة الدين وفوائده، مثلما سيتأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي بأعباء خدمة الدين وفوائده.

وكان الخبير شريف دلاور قد وضع تصوراً عام ٢٠١٤ لنموذج تنموي في مصر يرتكز على عدد من المحددات تتبنى التوجه الكلاسيكي الجديد، منها خدمة آليات السوق للمواطن وتحقيقها للصالح العام، وأهمية أن تستكمل آليات السوق بسياسات تحقق الرفاهة الاجتماعية وسياسات توسع فرص التشغيل، بالإضافة إلى ربط جهود التنمية في الداخل بمساندة المؤسسات الاقتصادية الخارجية. https://gate.ahram.org.eg/daily/WriterArticles/609/2022/0.aspx

لقد حاول واضعو النموذج التنموي خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠٢١ المزج بين نموذج محمد علي للتنمية الاقتصادية والعسكرية في القرن التاسع عشر ونموذج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في النموذج التنموي المطبق خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٠. إلا أن شروط النموذجين لم تتوافر في نموذج ٢٠١٤-٢٠٢١ من حيث توافر تمويل التنمية في نموذج محمد على، تعددت فواعل وشركاء التنمية كما في نموذج ٢٠٠٤-٢٠١٠.

وباستعراض النماذج والخطط التنموية التي طبقتها مصر عبر عقود مختلفة، يمكن استخلاص أن مصر لم تمتلك منذ ما بعد الاستقلال نموذجاً تنموياً مستقلاً لا عن التوجهات الفكرية الأيديولوجية اليسارية أو الليبرالية الغربية ولا عن فكرة البعد عن الاندماج في الاقتصاد العالمي. كما لم ينج الاقتصاد المصري من الاستقطاب الذي دخلت فيه الدول العربية عقب استقلالها بين نموذج اشتراكي ونموذج غربي، مع الأخذ في الاعتبار أن النموذجين غربيين بالمفهوم الثقافي الحضاري. كما لم تعتمد مصر عناصر خطة للإصلاح الاقتصادي تختلف عن عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي المقررة من صندوق النقد الدولي منذ مطلع الثمانينات. كما النماذج التنموية للهوية المصرية. كما أنه على الرغم من مساندة الدولة لمشروع مصر ٢٠٢٠، إلا أنها لم تتبناه أو تضمنه في خططها التنموية أو تهتدي به.

وبناء عليه، يمكن وصف النموذج التنموي المصري بأنه "نموذج الحلقات المفرغة".

اختبار فروض الدراسة والنتائج والمقترحات

1 – النتائج: اختبار فروض الدراسة والنتائج

تنطلق الدراسة من فرضيتين. الفرضية الأولى هي، أن زيادة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي يحول دون حدوث تنمية عربية مستقلة. أما بالنسبة للفرضية الثانية، فهي صعوبة تخلص الدول العربية من هذه التبعية على الرغم من تصاعد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتصاعد الاحتياجات المحلية وتزايد الحاجة إلى توظيف قدرات المواطن العربي لصياغة نموذج تنموي تشاركي ومستدام.

بالنسبة للفرضية الأولى، أن زيادة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي يحول دون حدوث تنمية عربية مستقلة. وهي فرضية صحيحة بناء على الأسباب التالية:

–تتم دراسة الاقتصاد العربي ككل واحد متشابه، إذ يؤكد الواقع عدم تجانس الاقتصادات العربية من حيث عدد السكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي وفوائض الأنشطة في القطاعات الاقتصادية المختلفة. Webster, Andrew ,1984, p.39 فلا تنطبق نظرية "روستو" على المجتمعات غير الأوروبية حيث شهد أغلبها حضارات قبل انطلاق الحضارة الأوروبية بعشرة قرون من وجود هذا النموذج.

–يتم إدارة عملية التنمية في الدول العربية من قبل المؤسسات الدولية بمحتوى محلي ضئيل من قبل المؤسسات الدولية. كما أن مؤشرات تلك المؤسسات وتقاريرها شهادات نجاح او رسوب في التنمية. (زكي، محمد عادل، ٢٠١٤،ص ٥٥)

– تزايد معدل التبعية ووجود ميل عام لتبعية المجتمعات، ومن ثم اقتصاديات الدول العربية للسوق الرأسمالية الدولية. ويتم حساب معدل التبعية من خلال حساب متوسط نصيب الفرد من الواردات السلعية إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي استناداً لقانون القيمة. فنسبة الواردات السلعية تلتهم القيمة الزائدة التي ينتجها العمال (أياً كانت تخصصاتهم) في الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي المعاصر، ومن يتم تجديد التخلف الاجتماعي. على سبيل المثال، بلغ المتوسط العام للتبعية للاقتصاد المصري للسوق الرأسمالية الدولية خلال الفترة من ٢٠٠٠–٢٠١١ حوالي ٤٤٪. انطلاقاً من قانون القيمة وقياس مقدار تسرب القيمة الزائدة في قطاعات اقتصادية مختلفة إلى خارج الاقتصاد المصري. (زكي، محمد عادل، ، ٢٠١٩، صص ٢١٢–٢١٥)

– عدم مواكبة العقل العربي للتحديات الراهنة. فيحتاج النموذج التنموي وامتلاكه أو السيطرة عليه إلى عقل جديد والعقل الجديد يحتاج إلى معارف مترابطة، وهناك تقصير في خلق العقل الجديد الناقد. كما يتم دراسة الواقع بكلمات ومناهج وأدوات من واقع آخر، كتقسيم المجتمعات لتقليدية وحديثة بينها تنافس وعداء. وعدم الاهتمام بتكوين هوية للتنمية.

من الأهمية بمكان الوعي بأننا لن نحل مشكلة تخلفنا بنفس الأدوات التي تقدم بها الغرب وهي الاغارة على الشعوب والاستيلاء على ثرواتها

– بالنسبة لاعتبارات المكان، ففي تحليل التنمية نتعامل مع المنطقة العربية باعتبارها منطقة لا نعيش فيها، حيث نستخدم اصطلاح العالم الثالث والعالم الاخذ في النمو وجميعها اصطلاحات نشأت وتطورت خارج المساحة الجغرافية العربية، وهو ما يدفعنا إلى التطلع للنموذج التنموي الغربي باعتباره "طوق النجاة"، وارتكاب نفس الأخطاء في التعامل مع فكر وفعل التنمية من وجهة نظر تقييمية وليس من وجهة نظر موضوعية.

–تحول العالم والتنمية إلى ممارسة ذهنية مجردة منفصلة عن الواقع وعن البيئة الزمنية، والتعامل مع الأحداث الزمنية وعوامل التقدم في الحضارة العربية بأنها حدث تاريخي انتهى. وتأسيسا على ذلك لا يصح الفصل بين ماضي المنطقة العربية ومصر وحاضرها. (عارف، نصر محمد، ١٩٨١، صص ٨٥ ،٩٤) وهي في الواقع منفصلة عن كل من الواقع الأوروبي وغير الأوروبي.

–النظر لازمة التنمية بانها أزمة فكر ومنهج قبل أن تكون أزمة تخطيط أو إمكانات مادية تتطلب تدخل المجتمع الدولي.

بالنسبة للفرضية الثانية، وتقول بصعوبة تخلص الدول العربية من هذه التبعية على الرغم من تصاعد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتصاعد الاحتياجات المحلية وتزايد الحاجة إلى توظيف قدرات المواطن العربي لصياغة نموذج تنموي تشاركي ومستدام. وهو افتراض صحيح على المدى القصير والمتوسط، للأسباب التالية:

–الفصل بين التنمية والمجتمع موضوع التنمية. حيث تنتشر عبارة ضرورة تحمل تبعات النمو الاقتصادي الموجع. والتساؤل هو لماذا نلجأ إلى حل موجع؟

–وجود انفصال بين النماذج التنموية والفواعل أو الأطراف المكونة لها. حيث لابد من التساؤل عن طبيعة ونوعية ودور القوى الاجتماعية المسيطرة على وضع النموذج سواء في الريف أو المدن. بالإضافة لمعالجة الفصل والاغتراب التاريخي بين الريف والمدينة. فبالنسبة لفواعل التنمية، تشير التجربة العربية إلى قيام الدولة بقيادة عملية التنمية في كافة مراحلها. غير أن طبيعة المرحلة الراهنة وتعدد وتنوع الفواعل الاجتماعية سياسياً واقتصاديا وثقافياً، وتعقد العلاقات، وانفتاح المجتمعات على تجارب تنموية متطورة في أقاليم مختلفة من العالم، يطرح تساؤل حول إمكانية تفرد الدولة بقيادة عملية التنمية في المستقبل دون التعاون مع فاعلين آخرين. ويطرح بديل اللامركزية كحل لتمكين المجتمع بالتعاون مع الدولة من تطبيق بدائل تنموية مرنة ومتوافقة مع احتياجاته وإمكاناته. ويمكن الاستفادة من تجربة دول أمريكا اللاتينية في " الكوربوراتية" كنموذج لتنظيم علاقة الدولة بالمجتمع (النقابات، الجمعيات، المجتمعات التقليدية) لما لها من عمق وتمثيل مجتمعي، ومن ثم إصلاح الخلل الهيكلي في مضمون التنمية. (عارف، نصر، المعادلات الجديدة: مستقبل الدولة في العالم العربي، السياسة الدولية، العدد ١٨٦، أكتوبر ٢٠١١، صص٨–٩)

–وجود قطيعة بين النظام الاقتصادي وأبعاده التنموية في المراحل التنموية التاريخية للدول العربية، وتوسطهما ضعف الكفاءة الاقتصادية. كما أن ما تحقق من نمو أو التحسن في المستوى المعيشي ظل إنجازاً مذبذباً وموسمياً وغير مستدام. وهو ما ينطبق على مراحل التقييد الاقتصادي للسوق أو مراحل الانفتاح الاقتصادي. (عثمان، محمد عثمان، ٢٠١٩، صص١٠،٩)

–انشغال النظريات التنموية والخطط المتفرعة عنها بقدر ومعدل النمو الاقتصادي بدون التساؤل لماذا لم يؤد النمو الكمي إلى النمو الكيفي؟ لأننا ليس لدينا الوعي أو الالتفات للأسباب الهيكلية للتخلف الاجتماعي وتسرب القيمة الزائدة كما سبق التوضيح.

–عدم صلاحية التقليد كمدخل للمعرفة أو كمنهج للوصول للحقيقة (عارف، نصر، ١٩٨١، ص٨٧) وعدم صلاحية التصديق المطلق للاصطلاح دون تفسير الألفاظ واستنباط معانيها. ففعل التنمية يحتاج إلى تصور والتصور يحتاج إلى عقل (بن عاشور، محمد الطاهر، ١٩٨٤، المقدمة الأولى، ص ١٢)

–الهروب من دراسة الواقع السياسي للتنمية في المنطقة العربية والتعامل مع التنمية بأنها اقتصادية ومنفصلة عن مجال التنمية وهدف التنمية المجتمعي.

–عدم تبني نظرة شاملة للتنمية كفكر وفعل، وعدم الإحاطة بكل أبعادها أو دراستها دراسة متوازنة لا تُعلي من اعتبار على اعتبار آخر.

– سيادة نموذج "الحلقة المفرغة للتنمية" تاريخياً، فنحن نبدأ ولا نصل لشيء لنعود ونبدأ من جديد.

إن إثارة هذه الاعتبارات والاسباب ومناقشتها بشكل شامل ربما يمكننا من فهم وتسمية الواقع الذي نعيش فيه، هل هو واقع تنموي أو فقدان للبوصلة.

2 – المقترحات: ملامح النموذج ما بعد التنموي ومراحل تطبيقه وطبيعته: نموذج شامل أم متدرج؟

بداية، ليس كل ما أنتجته الدول الغربية سيء، ويجب أن تهجره الدول النامية، مثلما أنه ليس كل ما ينتجه الغرب مفيد وشامل. ليس هدف الورقة البحثية اقتراح النموذج البديل ولكن محاولة الوصول لإطار النموذج الجديد وتسميته واقتراح مراحله، واعتماد اقتراب الاستفادة وليس النقل، على الأقل في المدى القريب والمتوسط.

–تبني نظرية ما بعد التنمية لا يعني الانعزال أو انقطاع التواصل الحضاري مع العالم الخارجي (نصر عارف ١٩٨١، ص ٦٠) وإحداث التناسق المنطقي للفكر الذي يقود فعل التنمية لتحقيق الطموح واشباع الحاجات الذاتية.

ويمكن ان نمتلك إطار نموذج تشاركي يمكننا من التعاون الرشيد بدلا من الاندماج المتسرع، أو ترشيد عملية الاندماج.

كما يجب تجنب أن يكون النموذج التنموي جزء من كل شيء بما يؤدي إلى تفتيت فعل التنمية. كما يجب أيضاً تجنب دراسة الظواهر التنموية بمقاربات علمية منفصلة كعلم الاقتصاد أو علم الاجتماع، أو النظر لطبيعة التنمية بأنها عملية ميكانيكية، بمعني " هذا يؤدي إلى ذلك في التو واللحظة "

كما لا تشير عبارة ملكية النموذج أننا سنمتلكه الآن ولكن لابد من صياغته بناء على توافق فكري وعملي. يمكن أن يتم تطبيق النموذج على مراحل وهو ما لا يعني هدم ما هو قائم ولكن البناء عليه تدريجيا. فمن الصعب عدم مناقشة كيفية بناء النموذج في ظل الاندماج والارتباط الوثيق بالسوق العالمي، مثلما من الصعب القطيعة معه مرة واحدة. وقد يكون المخرج المناسب هو وضع النموذج عقب إعادة التقييم الموضوعي للنموذج المطبق

واستناداً لما سبق، يمكن محاولة وضع ملامح لإطار نموذج ما بعد تنموي مقترح، يتكون من بعدين هيكلي وأدائي.

البعد الهيكلي، ويتناول الأطر الفكرية التي توجه فكر ما بعد التنمية، فكر يتوسط منطقة الحذر والتعاون مع المنتج الغربي. إعادة قراءة المشروعات الفكرية المقترحة منذ بداية الألفية الثالثة، كإحياء وتجديد مشروع مستقبل مصر ٢٠٢٠ والمشاريع والمبادرات المشابهة له على المستويين المحلي والعربي. مع الوعي بأننا نضع الإطار الفكري لنموذج تنموي بعيداً عن ثنائية التقليدية والحداثة ودول العالم النامي ودول العالم الثالث من جانب، وبعيداً عن تعريف التنمية باعتبارها أزمة التمويل من جانب آخر. بالإضافة لضرورة الوعي بأن ملكية النموذج لا تعني الملكية الجغرافية، وإنما ملكية حضارية تفيد الإنسانية. وهو ما يتطلب الدعوة لفتح نقاش محلي واقليمي ودولي مغاير في طبيعته ومضمونه عن المناقشات التي تتم في المنصات الرسمية الدولية. على أن يقود هذا النقاش منصات بحثية وفكرية في المقام الأول. ويمكن الاستفادة من الأدوات والمنصات الافتراضية المتاحة.

البعد الأدائي، ويتناول التخطيط باعتبار التنمية ذات بعد مستقبلي، والبحث في الفواعل التي تقود التطبيق. الانطلاق مما هو متاح حاليا – عدم العزلة أو القطيعة الآنية مع النموذج الحالي الذي يتسم بالعالمية (فلا يوجد حرج من مراجعة المشاريع والشراكات الإقليمية والدولية بأدوات فكرية محلية)، كنموذج التنمية المستدامة– في سبيل الانسلاخ التدريجي عنه. وضرورة الوعي بأن النموذج ما بعد التنموي أو النموذج في طور التكوين يفيد المجتمعات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. ويتطلب حصر وتنمية القدرات المادية والبشرية للتحرر التدريجي من النموذج الحالي.

ويمكن تحديد سمات النموذج بأنه، ذو بعد ثقافي، تشاركي، لامركزي، تدريجي، متكيف، متجدد ومستدام.

قائمة المراجع

١–المراجع باللغة الانجليزية

1. Acemoglu D.,Introduction to Economic Growth, Journal of Economic Theory, Volume 147, Issue 2, March 2012, pp. 23-25,
2. Adelman, Irma, Development Economics: A Reassessment of Goals, The American Economic Review, Vol.65, No.2, 1975, p. 43
3. Brinkman, R. 1995 , Journal of Economic Issues, Vol. 24, No. 4 December, 1995, pp.172-175,

4. Byekwaso, Ndinawe, The Politics of Modernization and the Misleading Approaches to Development, World Review of Political Economy, Vol.7, No.2, Summer 2016, pp.285-86
5. Carr, Patricia, Revisiting the Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism: Understanding the Relationship Between Ethics and Enterprise, Journal of Business Ethics, Vol.47, No.1, 2003, p.9
6. Cosma, Sorinel, Immanuel Wallerstein World System's Theory,2010, p.220
7. Davis, Eric, Bank Misr and Neocolonialism 1930-1941, in, Challenging Colonialism, Princeton University Press, 1983, p.134
8. Dobronogov, Anton, Iqbal, Farrukh,Economic Growth in Egypt: Constraints and Determinants, Middle East and North Africa, Social and Economic Development Group, October 2005,p.8
9. Dragoi,Doina, Economic Growth Versus Economic Development, Atlantic Review of Economics, Vol.4,No.1,2020, p.11
10. DuPlessis, Robert S, Wallerstein's World System Analysis, and Early Modern European History, The History Teacher, Vol.21, No.2, February 1988, pp.224-27
11. Escobar, Arturo, Encountering Development, The Making and the Unmaking of the Third World, Princeton University Press, 1995, pp.4-5
12. Escobar, Arturu, Discourse and Power in Development: Michel Foucaultat and the Relevance of His Work to the Third World, Alternatives X, Winter 1984-85, pp.377-78
13. Esteva, G., Prakash, M. S., Grassroots Post-Modernism:Remaking the Soil of Cultures. London, England: Zed Books 1998, p.161.
14. Fischoff, Ephraim,The Protestant Ethics and the Spirit of Capitalism: The History of a Controversy, Social Research, Vol.11,No.1, 1944, pp.55-60
15. Gereffi, Garry, Dependency Theory and Third World Development,2017, p.6
16. Hammam, Rasha , Determinants of Egypt Economic Growth for the Period 1985-2007, Master Degree Thesis, The American University in Cairo, Spring 2010, p.5
17. Hariss, Jorhn, Development Theories, 1966, pp.13-15
18. Harris, John, Development Theories, Sage Journals,1980, p.8
19. Higginbottom, Andy, A Self -Enriching Pact: Imperialism and the Global South, Journal of Global Faultlines, Vol.5, No.1,2018, pp.49-50
20. Hinkle, Roscoe C., Durkheim Evolutionary Conception of Social Change, The Sociological Quraterly, Vol.17, No.3, Summer 1976, pp. 336-38
21. Inglehart, Ronald, Baker, Wayne E., Modernization, Cultural Change, and the Persistence of Traditional Values, American Sociological Review, February 2000, Vo.65, No.1, pp.19-21
22. Kadozi, Edward, Remittances Inflows and Economic Growth in Rwanda, Research in Globalization, (1), 2019, p. 5
23. Kanbur, Ravi, Poverty and Inequality in the report "Poverty and Conflict", International Peace Institute, 2007, pp.3-4

24. Kay, Cristobal, Andre Gunder Frank: From the Development of Underdevelopment to the World System, Development and Change, Vol. 36, No.6, 2005, pp.1179-80
25. Khan, Mohsen, Milbert, Svetlana, Economic Policies in Egypt: Populism or Reform, Issue Brief, Atlantic Council, 2013, p.2
26. Kilby, Patrick The Changing Development Landscape in the First Decade of the 21st Century and its Implications for Development Studies,Third World Quarterly, (33) 6, 2012, p.10023
27. Latouche, S. ، In the Wake of the Affluent Society: An Exploration of Post-Development, 1993, (M. O'Connor & R. Arnoux, Trans.). London, England: Zed Books, 1993, p. 23
28. Lerner,Daniel, The Passing of Traditional Society, Modernizing the Middle East, Macmillan Publisher, 1958,pp.47-48
29. Matthews, Sally, Post-Development Theory and the Question of Alternatives: A View from Africa, Third World Quarterly, Vol.25, No.2, 2004, pp.373-74.
30. Molt, Peter, Rwanda as a Model, in, Wahlers, Gerhard, Water, Power, Conflict, Konrad Adenauer Stiftung, 2017, p.60
31. Nelson, Rebecca, Sharp, Jeremy, Egypt and the IMF: Overview and Issue for Congress, Congressional Research Service,2013, pp.2-4
32. Rahnema, Majid, Bawtree, Victoria (Eds.), The Post-Development Reader, London, England: Zed Books. 1997, p.281
33. Ramay, Shakeel, Babur, Aimen, Characteristics of Chinese Development Model, Sustainable Development Institute, 2020, pp.9-10
34. Reese, Hayne W., Overton, Willis F., Models and Theories of Development, 1970, p.133
35. Reyes, Giovanni E., Four Main Theories of Development: Modernization, Dependency, World System and Globalization, 2001, pp.8-10
36. Rosenberg, J., Globalization Theory: A Post Mortem, International Politics, Vol.42, 2005, pp.4,6
37. Rostow, W.W., The Stages of Economic Growth, The Economic History Review, New Series, Vol.12, No.1, p.59, pp.4-12
38. Said, Edward, Orientalism, Vintage, 1979, p.3
39. Sameti, Majid, Esfahani, Rahim, Haghighi, Hassan,Theories of Poverty: A Comparative Analysis, Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review Vol. 1, No.6; February 2012 , pp. 51-52
40. Schiller, R. B.. The Economics of poverty and discrimination. Upper Saddle River, NJ: Peason Prentice Hall, 2008, p.53
41. Sen, Amartya, The Concept of Development, in H. Chenery,T.A. Srinivasan, Handbook for Development Economics, Elsevier Science Publishers, 1988, p.10
42. Simon, D., Dilemmas of Development and the environment in a globalising world: Theory, Policy and Praxis. Progress in Development Studies, 3(1), 2003, p.7.
43. Smith, Stephen C., Todaro, MP, Economic Development, 12th edition, The Pearson Series in Economics, 2003, p. 34

44. Solow R., A Contribution to the Theory of Economic Growth, Quarterly Journal of Economics, Massachusetts Institute of Technology. [on-line] Disponibil la: <http://piketty.pse.ens.fr/files/Solow1956.pdf>.
45. Stiglitz, J. , "Towards a New Paradigm for Development: Strategies, Policies, and Processes" Prebisch Lecture at UNCTAD, Geneva October 19,1998 https://unctad.org/press-material/delivering-1998-prebisch-lecture-united-nations-washington-consensus-has-failed-we
46. Tedesco, Ilaria, Development Paradigms and Related Policies, FAO, Issue Paper, 2015 p.7.
47. Udombana, N.J., The Third World and the Right to Development:Agenda for the Next Millenium, Human Rights Quarterly, 22, 2000, p.754
48. W. Sacks, The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power 2nd edition, zed Books, 2020, pp.14-16
49. Wang, Huachun, Wu, Dingchang, An Explanation of China's Economic Growth: Expenditure on R&D Promotes Economic Growth, Journal of Service Science and Management, 8, 2015, p.811
50. Wang, Xiaolu, Zhou, Yixiao, Forecasting China's Economic Growth by 2020 and 2030, in, Song, liang (ed.), China's New Sources of Economic Growth, ANU Press, pp.77-78
51. Watson, Marcus D., The Colonial Gesture of Development: The Interpersonal as Promising Site for Rethinking Aid to Africa, Africa Today, Vol.59, No.3, Spring 2013, pp.4-6
52. Webster, Andrew, Introduction to the Sociology of Development, MacMillan Publishers, 1984, pp.16-19
53. Yap, Su Fei, Lai, Mun-Chow, Technology Development in Malaysia and the Newly Industrializing Economies: A comparative Analysis, Asia Pacific Development Journal, Vol.11, No.2, December 2004, p.59
54. Ziai, A. (ed.), Exploring Post-Development: Theory and Practice, Problems and Perspectives. London, England: Routledge, 2007, p.58

٢- المراجع باللغة العربية

١. أتلاتي، طارق، التنمية المحلية بالمغرب: من الجهوية الإدارية إلى الجهوية السياسية، صص ٣٩-٤٢
٢. أزروال، يوسف، ظاهرة التخلف ومسألة التنمية في فكر مالك بن نبي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مجلد ٨، عدد ١٥، يوليو ٢٠١٩، ص٤٧
٣. الهبارنة، نجاح حسين، ملامح العمران البشرى عند بن خلدون: دراسة مقارنة، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٤٥، عدد إبريل-يونيو ٢٠١٧، ص ٢٦٥

٤. الهيئة العامة للاستعلامات، مصر وصندوق النقد الدولي، https://www.sis.gov.eg/Story/227486/مصر-وصندوق-النقد-الدولي?lang=ar

٥. بالمليح، عادل، وجهة نظر حول النموذج التنموي الجديد في المغرب، مجلة الحوار المتمدن، عدد ٦٤٥٦، ٥ /١/ ٢٠٢٠،

٦. بركات، علي، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية ١٩١٣-١٩١٤، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ص ٣٣

٧. بن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤، المقدمة الأولى، ص ١٢

٨. بن نبي، مالك، شروط النهضة، دمشق، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٧٩، صص٤٠-٤١

٩. تقرير النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، المملكة المغربية، ٢٠١٩، ص ٦ https://csmd.ma/documents/الملخص.pdf

١٠. جليس، رشا، مفهوم العمران والتغير الاجتماعي عند بن خلدون، مجلة العلوم الاجتماعية، ، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، العدد ٢ ديسمبر، ٢٠١٧، صص ٢٩-٣٠

١١. حسين، عادل، الاقتصاد المصري من الاستقلال للتبعية ١٩٧٤-١٩٧٩، القاهرة، دار الكلمة للنشر، ٢٠٠٦، صص، ٤١-٤٧

١٢. زكي، محمد عادل، اقتصاد مصر: التبعية مقياس التخلف، الإسكندرية، دار الفتح، ٢٠١٤، ص ٢٠

١٣. زكي، محمد عادل، الاقتصاد السياسي للتخلف مع إشارة خاصة للسودان وفنزويلا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص ٥٢

١٤. شلبي، علي، أزمة الكساد العالمي الكبير وانعكاسها على الريف المصري ١٩٢٩-١٩٣٤، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٦، صص ٧٠-٧١

١٥. عارف، نصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٨١، صص ٨٥ ،٩٤

١٦. عارف، نصر، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، ١٩٩٤، ص ٢.

١٧. عباس، عائشة، الدسوقي، نهى، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا، دراسة تحليلية في الخلفيات، الأسس، الآفاق، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩، صص ١٦٨،١٦٩

١٨. عثمان، محمد عثمان، مائة عام من التخطيط، هل تحققت التنمية؟، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ٢٧، العدد ٣١، ٢٠١٩، صص١٠،٩

١٩. العيسوي، إبراهيم، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠١، ص ١٢

٢٠. العيسوي، إبراهيم، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠، ٢٠١٩، https://ummah-futures.net/الدراسات-المستقبلية-ومشروع-مصر-٢٠٢٠/

٢١.قانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٣ باعتماد الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجريدة الرسمية، العدد ٧، في ١٧ فبراير ١٩٨٣، صص٢٧٠-٢٧١، https://manshurat.org/node/34227

٢٢.https://scholar.cu.edu.eg/?q=mmyoussif/files/ltnmy_lmhly_blmgrb_04.pdf

٢٣.https://www.ires.ma/ar/قاعدة-المعلومات/قواعد-المعلومات-حول-قضية-الصحراء-المغربية/معجم/المبادرة-المغربية-للحكم-الذاتي-الموسع-في-جهة-الصحراء-

٢٤.هدى، رياض عزيز، مفهوم الدولة ونشؤها عند ابن خلدون، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث، ١٩٧٧، ص ص ٧٩،٨٠

٢٥.ورسلي، بيتر، العوالم الثلاثة: الثقافة والتنمية العالمية، ترجمة صلاح الدين محمد سعد، بغداد، دار الشئون الثقافية العامة، ١٩٨٧، ص ٦٧

٣- المواقع الالكترونية

1. https://www.encyclopedia.com/humanities/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/rio-conference-1947
2. https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1948v09/d6
3. https://sdgs.un.org/goals
4. https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Policy-Documents/Agenda2063_Popular_Version_English.pdf
5. https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=ZG
6. https://www.imf.org/en/Countries/EG
7. https://gate.ahram.org.eg/daily/WriterArticles/609/2022/0.aspx
8. https://www.mof.gov.eg/ar/posts/media/605c4cf8decd990009fa6ca6/وزير%٢٠المالية..%٢٠تراجع%٢٠العجز%٢٠الكلى%٢٠في%٢٠التقرير%٢٠«نصف%٢٠السنوى%٢٠للأداء%٢٠المالى»%٣٠وتحقيق%٢٠فائض%٢٠أولى%٢٠٢٠١٤مليار%٢٠جنيه%٢٠خلال%٢٠٢٠٦%D9%AA%C٦٠إلى%٢٠٣%٢٠أشهر